جامعة الأزهر
حولية كلية البنات الإسلامية بأسيوط

أوهام ابن الناظم
في شرحه على الألفية

« جمعًا ودراسةً»

إعداد

طه علي محمد عبد الرازق

أستاذ اللغويات المساعد في الكلية

ملخص البحث باللغة العربية

أوهام ابن الناظم في شرحه على الألفية « جمعًا ودراسة»
طه علي محمد عبد الرازق
اللغويات، كلية البنات الإسلامية بأسيوط، جامعة الأزهر، مصر
(البريد الإلكتروني):tahaaii.8719@azhar.edu.eg

ملخص:

هذا بحث بعنوان: أوهام ابن الناظم في شرحه على الألفية (جمعاً ودراسة) اهتم الباحث فيه بآراء ابن الناظم التي انتقده فيها النحويون ووصفوها بأنها أخطاء، فقام الباحث بتناول هذه الآراء التي انتقد فيها النحويون ابن الناظم وبين الباحث ووضح هل هذه الانتقادات في موضعها أو جانبهم الصواب؟ مستنداً الباحث في حكمه على الحجة والدليل والبرهان، وجاء البحث في مقدمة وتمهيد وأحد عشر مبحثا، أما المبحث الأول فعنوانه: مقدمات النحو، والمبحث الثاني: المبتدأ والخبر، والمبحث الثالث: كان وأخواتها، والمبحث الرابع: إنَّ وأخواتها، والمبحث الخامس: نائب الفاعل، والمبحث السادس: المفعول فيه، والمبحث السابع: الحال، والمبحث الثامن: الإضافة، والمبحث التاسع: إعمال اسم الفاعل المقرون بـ (أل)، والمبحث العاشر: معمول الصفة المشبهة، والمبحث الحادي عشر: اسمية نعم وبئس، ثم خاتمة تناول فيها الباحث أهم النتائج التي نوصل إليها، ثم فهرس المراجع والمصادر، ثم فهرس الموضوعات .

الكلمات المفتاحية : أوهام، ابن الناظم، الألفية.

Ibn En-Nadhīm's Errors in His Commentary on the *'Alfiyyah*

Dr. Taha Ali Mohammad Abdul Razzak, Department of Islamic Faculty of Women, Assuit, Al- Linguistics, Azhar University

tahaaii.8719@azhar.edu.eg

Abstract

The present study introduces all Ibn En-Nadhīm's comments on the 'Alfiyyah (Ibn Malik's one-thousand-line poem on Arabic Syntax), which were the target of the Grammarians' criticism, being seen as mistakes. It tackles these opinions and indicates whether the grammarians were right or mistaken according to evidence and scientific analysis. The research paper consists of an introduction, a preface, 11 sections, and a conclusion. The title of the first section is "Introductions of Arabic Syntax"; the second section "The Subject and the Predicate"; the third section "The Copula and its Class"; the fourth section "The Emphatic Article '*Inna* and its Class". The title of the fifth section is "'*Nā'ib ul-Fā'il*' (the receiver of the action in a passive sentence)"; the sixth section "The Adverb of Time"; the seventh section "The Adverb of Manner"; and the eighth section "The Genitive Case". The title of the ninth section is "The Grammatical Case of the Past Participle when the

definite article is prefixed to it"; the tenth section "The Noun modified with an Adjectival Noun"; the eleventh section "The Verbs '*ni'ma*' and '*bi'sa*' when used nominally. The conclusion contains the findings of the study.

Key words*: errors – Ibn En-Nadhīm — *'Alfiyyah

المقدمـــــة

الحمـد لله رب العـالمين، والصـلاة والسـلام علـى المبعـوث رحمـة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فـإنَّ الاهتمـام بـآراء العلمـاء التـي ذُكِـرتْ فـي مصـنَّفاتهم، والوقـوف عليها، ومعرفة هل وُفقوا في هذه الآراء أو جانبهم الصواب فيها ؟ من أجل الأعمـال ، ومـن جُلـة العلمـاء الـذين أثْـروا المكتبـة العربيـة بجملـة مـن المؤلفات:(بدر الدين بن مالك المتوفى سنة ٦٨٦هـ)، فهو إمام في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، ومن مؤلفاته النحوية : شرحه على «ألفية» والده، ويعرف بشرح ابن الناظم، وهو شرح في غاية الحسن، ويغلب على الظن أنه أول شرح على الألفية، مهّد السبيل لمن شرحوا الألفية بعده، نقلوا عنه، وعنوا ببسط ما فيه، مما جعل الشُّراح بعده كابن هشام، وابن عقيل، والأشموني، والمكودي وغيرهم يتناولون ابن الناظم بالنقد، ويصفون بعض ما ذهب إليه ابنُ الناظم بالوَهَم – أي الخطأ . ، وهذا ما دفعني إلى البحث عن الأوهام والوقوف عليها والبحث فيها، فجمعتُ شتاتها من كتب عدّة، وسميتُها : [أوهام ابن الناظم في شرحه على الألفية] «جمعًا ودراسة»، وجاء الترتيب بطبيعة الحال حسب ألفية ابن مالك، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وأحد عشر مبحثاً وخاتمة وفهارس .

أما المقدمة : فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وسبب اختياري له.

والتمهيد : تحدثت فيه عن ابن الناظم : اسمه، ولقبه، وحياته، وأشهر تلاميذه، ومصنفاته ووفاته، ثم عن معنى كلمة «أوهام» .

المبحث الأول : مقدمات النحو :

١ – الكلام وما يتألف منه «تنوين الترنم» .

٢ – النكرة والمعرفة .

أ – نون الوقاية مع «ليت» و «لعل» .

ب – نون الوقاية مع «قد» و «قط» .

المبحث الثاني : المبتدأ والخبر :

أ – تقديم الخبر على المبتدأ .

ب – تعدد الخبر لمبتدأ واحد .

المبحث الثالث : كان وأخواتها :

الفصل بين كان واسمها .

المبحث الرابع : إنَّ وأخواتها :

أ – دخول اللام على الخبر المقدم معموله .

ب – الفصل بـ «لو» بين «أنْ» المخففة والفعل .

المبحث الخامس : نائب الفاعل :

نيابة المفعول الثالث عن الفاعل .

المبحث السادس : المفعول فيه :

اختلافهم في وجه النصب في نحو : دخلت البيت .

المبحث السابع : الحال :

ملازمة الحال لصاحبها .

المبحث الثامن : الإضافة :

الإضافة إلى الضمير « لبّيك » .

المبحث التاسع : إعمال اسم الفاعل المقرون بـ (أل).

المبحث العاشر : معمول الصفة المُشبهة .

المبحث الحادي عشر : اسمية نعم وبئس .

ثم الخاتمة : وقد سجلت فيها ما توصلتُ إليه من نتائج .

ثم الفهارس : وتشمل :

١ – فهرس المراجع والمصادر .

٢ – فهرس الموضوعات .

وبعد : فأرجو الله أن أكون قد وُفقتُ في هذا البحث : «أوهام ابن الناظم في شرحه على الألفية » « جمعًا ودراسة»، فإن كان كذلك فلله الحمد والمنة، وإن تكن الأخرى فحسبي أنّي اجتهدتُ، وله الحمد في الأولى والآخرة .**(وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) سورة هود/٨٨.**

دكتور/ طه علي محمد عبد الرازق

تمهيد

أ ـ التعريف بابن الناظم [١]

اسمه ونسبه ولقبه :

هو : محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، الإمام بدر الدين جمال الدين، الطائي، الجَيَّاني، الدمشقي، الشافعي، عُرف بابن الناظم أو بابن ناظم الألفية [٢] .

حياته :

وُلد في دمشق [٣] وأخذ عن والده – العلامة ابن مالك – المتوفى سنة ٦٧٢هـ، أخذ عنه النحو، واللغة، والمنطق، وسكن بعلبك مدّة، فلما مات والده طُلب إلى دمشق فرجع إليها، وولي وظيفة والده، وتصدى للاشتغال والتصنيف[٤] .

---

(١) ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٦٥/١، ١٦٦، ومرآة الجنان ١٥٣/٤، والنجوم الزاهرة ٣٧٣/٧، وبغية الوعاة ٢٢٥/١، وشذرات الذهب ٦٩٦/٧، والأعلام ٣١/٧، ونشأة النحو ص ٢١١.

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات ١٦٥/١، وبغية الوعاة ٢٢٥/١، وشذرات الذهب ٩٩٦/٧، والأعلام ٣١/٧.

(٣) لم تُثبتْ كتب التراجم سنة ولادته، ولكن يمكن أن نستنبط متى وُلِد ، فقد جاء في الأعلام أنه توفي عن نيف وأربعين عامًا، وقد توفي سنة ٦٨٦هـ، فتكون سنة ولادته ٦٤٠هـ أو قبلها بقليل تقريبًا . والله أعلم .

(٤) ينظر : الوافي ١٦٥/١، وبغية الوعاة ٢٢٥/١، وشذرات الذهب ٦٩٦/٧.

صفاته :

كان – رحمه الله تعالى – إمامًا ذكيًا فهمًا، حاد الذهن إمامًا في النحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، جيد المشاركة في الفقه والأصول، وكان عجبًا في الذكاء والمناظرة، وصحة الفهم، وكان اللعب يغلب عليه، وعشرة مَنْ لا يصلح [١] .

تلاميذه :

قرأ عليه جماعة منهم :

١ – محمد بن عمر بن مكي بن عبد الصمد بن عطية بن أحمد الأموي صدر الدين بن الوكيل ، يقال له ابن الخطيب وابن المرحل (٦٦٥ – ٧١٦هـ) أخذ عن بدر الدين بن مالك، والصفي الهندي، وتقدم في الفنون وفاق الأقران[٢] .

٢ – محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف بن نبهان الأنصاري، كمال الدين يعرف: بابن الزملكاني[٣] (٦٦٦ – ٧٢٧هـ) قاضي القضاة، كبير الشافعية في عصره، صاحب:البيان في علم البيان، والدرة المضيئة في الرد على ابن تيمية، وغير ذلك [٤] .

---

(١) ينظر : المراجع السابقة .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة ٣٧٣/٥ – ٣٨٢، وشذرات الذهب ٧٤/٨ .

(٣) نسبة إلى (زملكان) وهي : قرية بدمشق .

(٤) ينظر : شذرات الذهب ١٤٠/٨، والدرر الكامنة ٣٢٨/٥ .

٣ – قرأ عليه بدر الدين بن جماعة (٦٣٩ – ٧٣٣هـ) المفسر صاحب : هداية السالك إلى معرفة المناسك على المذاهب الأربعة، وكشف المعاني عن متشابه المثاني[١] .

٤ – إسرائيل بن عبد الرحمن بن خليل المقدسي البعلي (٦٥٣ – ٧٤٢هـ)، خدم بقلعة بعلبك نحو ستين سنة، قرأ طرفًا من العربية على بدر الدين بن مالك، وله شعر [٢] .

مصنفاته :

١ – (شرح الألفية) ويعرف بشرح ابن الناظم (مطبوع) [٣] .

٢ – (المصباح) في المعاني والبيان (مطبوع) [٤].

٣ – (شرح لامية الأفعال) مطبوع [٥] .

٤ – (شرح الكافية) .

٥ – تكملة شرح التسهيل، لم يتمه . مطبوع .

٦ – روض الأذهان في المعاني والبيان .

---

(١) ينظر : شذرات الذهب ٦٩٦/٧ .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة ٤٢٧/١ .

(٣) طبع في دار الجيل بيروت، تحقيق د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، وطبعه دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق / محمد باسل عيون السود .

(٤) طبع بمكتبة الآداب تحقيق : د/ حسني عبد الجليل يوسف .

(٥) طبع بدار الطباعة المحمدية تحقيق د / محمد حسن محمد يوسف، ومكتبة الآداب، تحقيق د / فتح الله أحمد سليمان .

٧ - شرح غريب تصريف ابن الحاجب .

٨ - شرح ملحة الإعراب .

٩ - مقدمة في المنطق .

١٠ - مقدمة في العروض .

١١ - بغية الأريب وغنية الأديب .

١٢ - الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال (مطبوع) [١] .

وفاته :

مات بالقُولَنج[٢] بدمشق، يوم الأحد، الثامن من المحرم سنة ٦٨٦هـ، وتأسف الناس عليه[٣] .

---

(١) طبعة المكتبة الإسلامية، تحقيق / أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني .

(٢) القُولنج : مرض مُعوي يحدث بسبب التهاب القولون .

(٣) ينظر : الوافي ١٦٥/١، وبغية الوعاة ٢٢٥/١، وشذرات الذهب ٦٩٦/٧، والأعلام ٣١/٧ .

ب ـ معنى كلمة « أوهام »[١]

وهِم – بكسر العين – كوجِل، يَوْهَم، من باب فعِل يَفْعَل – وَهَماً: غلط وسها [٢] .

ووَهَم في الشيء – بفتح العين – كوعَد، يهِم وَهْمًا : ذهب وهْمُه إليه، وهو يريد غيره[٣] .

وأوهمت الشيء إذا تركته كله، يقال : أوْهم من الحساب مائة : أي : أسقط وأوهم من صلاته ركعة كذلك.

والوَهْم : الجمل الضخم الذلول، والوهْم أيضًا : الطريق الواسع .

وقيل : وهَم في الصلاة وهْمًا ووهِم كلاهما : سها، ووهِمت في الصلاة سهوت فأنا أوهم [٤] .

فالمادة تدور حول الغلط ، والسهو، والترك، والإسقاط .

فـ «أوهام» بمعنى : أخطاء ؛ لأن الغين واللام والطاء كلمة واحدة، وهي الغلط : خلاف الإصابة [٥] .

وهنا يجب أن ننبه : ليس معنى : أوهام ابن الناظم – أنه غير متقن لعلم العربية، أو أنه غير جيد في عرض المادة العلمية، بل كثير من العلماء

---

(١) سميتها أوهامًا من باب التغليب .

(٢) ينظر : الصحاح ٢٠٥٤/٥ – وهم – وتاج العروس ٦٣/٣٤ – وهم – .

(٣) ينظر : المرجعان السابقان .

(٤) ينظر : اللسان ٤٩٣٤/٦ – وهم – .

(٥) ينظر : مقاييس اللغة ص ٧٧٤ – غلط – .

أثنى على ابن الناظم، وسبق في ترجمته أنه كان إمامًا ذكيًا فهمًا، حاد الذهن إمامًا في النحو، والمعاني، والبديع، والعروض، جيد المشاركة في الفقه والأصول[١] .

وقال ابن هشام [٢] : « ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسألة – حذف عامل المصدر المؤكد – بحث أجاد فيه» .

وقال الخضري[٣] : «ومنازعة ابن الناظم قوية » في المسألة نفسها .

ويغلب على الظن أنه أول من شرح ألفية أبيه، وهو شرح في غاية الحسن منقى منقح، مهد الطريق لمن شرحوا الألفية بعده [٤] .

ولكنَّ الكمال لله سبحانه، والعصمة لأنبيائه .

* * *

(١) ينظر : بغية الوعاة ٢٢٥/١، وشذرات الذهب ٦٩٦/٧ .

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٧٩٤ .

(٣) حاشية الخضري ١٨٩/١ .

(٤) ينظر : الوافي ١٦٥/١، وبغية الوعاة ٢٢٥/١، وشذرات الذهب ٦٩٦/٧، ونشأة النحو ص ٢١١ .

المبحث الأول

مقدمات النحو

[١] الكلام وما يتألف منه

تنوين الترنم

قال ابن الناظم[١] : «وتنوين الترنم، وهو المبدل من حروف الإطلاق، نحو قول الشاعر :

يا صاح ما هاجَ العيون الذُّرَفن ∴ من طلل كالأتْحميّ أنهجن»

يقول العيني[٢]: قوله: «من طلل» إلى آخره ليس من تتمة قوله: « يا صاح ما هاج إلى آخره كما زعمه ابنُ الناظم وغيرُه[٣]، فإنهم وهموا في ذلك وهمًا فاحشًا » .

الدراسة والتحليل :-

الشطر الأول : « يا صاح ما هاج العيون الذُّرَّفا » أول أرجوزة للعجاج[٤] رقم /٤٤، وتمام البيت : « ومن طلل أمسى تخال المصحفا» وفي الكتاب لسيبويه[٥] :« الذُّرَفن وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروى لأنَّ الشعر وُضِع للغناء والترنم، فألحقوا كل حرف الذي حركته منه، فإذا أنشدوا

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٣، ٢٤ .

(٢) المقاصد النحوية ٢٠/١، وينظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٤٧ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٧٩.

(٤) ديوان العجاج ٢١٩/٢ .

(٥) الكتاب ٢٠٧/٤، وينظر : شرح كتاب سيبويه ٧٦/٥ .

ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه : أما أهل الحجاز فيدعون هذه القوافي ما نون منها وما لم ينون على حالها في الترنم، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء، وأما ناسٌ كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون، لمّا لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونًا ولفظوا بتمام البناء وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد، سمعناهم يقولون : يا أبتا علّك أو عساكن، وللعجاج [1]: يا صاح ما هاج الدُّموع الذُّرَّفن ».

والذُّروف : السيلان، وتنوين الترنم : هو المبدل من حرف الإطلاق عوضًا عن مدات الترنم، وهي الألف الواو والياء [2] .

وفي المقاصد النحوية : أمسى يحاكي المصحفا، وقوله : «يحاكي المصحفا» أي : يشابه، والمعنى : أي شيء هيج العيون الذرافة بالدموع من طلل . أي : من رؤية طلل ... قد أمسى يحاكي سطور المصحف في الخفاء والاندراس، والمصحف ما يكتب فيه من جلد أو قرطاس[3].

---

(1) البيت من شواهد سيبويه ٢٠٧/٤، والأصول ٣٨٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٣/٢، وشرح كتاب سيبويه ٧٦/٥، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٤٧، وتمهيد القواعد ٣٩٥٧/٨، ٥٣٠٢/١٠، والأشموني ٢٣/٤، والمقاصد النحوية ٢٧٨/١ .

(2) أما الألف ففيما ذكر، وأما الواو ففي قول الشاعر : سُقيتَ الغيث أيتها الخيامُن، وأما الياء ففي قول الآخر : كانت مُباركة من الأيامن .

(3) ينظر : تاج العروس ٥٤١/٦ (صفح)، والمقاصد النحوية ٢٢/١ .

أما الشطر الثاني : « من طلل كالأتْحَمِيّ أنهجا »[١] فهو من أُرجوزة للعجاج[٢] رقم /٣٣ أولها : « ما هاج أحزانًا وشجوًا قد شجا» .

وفي الكتاب لسيبويه[٣]، والخصائص[٤]، وشرح المفصل[٥]، والمقاصد النحوية : «انهجن» وبهذه الرواية جاء البيت شاهدًا لتنوين الترنم .

تعقيب :

مما سبق يتضح أن كل شطر من قصيدة، وليسا بيتًا واحدًا كما ذهب إلى ذلك ابنُ الناظم، وذلك لأن المصراعين ليسا من أرجوزة واحدة، وذلك غير متأت، لاختلاف رويهما بالفاء والجيم، ويتضح ذلك إذا استعملتها بحرف الإطلاق، والصواب أنهما من أرجوزتين، والأول صدر الأرجوزة وبعده : من طلل أمسى يحاكي المصحفا .

---

(١) الأتحمي : بفتح الهمزة وسكون المثناة من فوق وفتح الحاء : نوع من البرود بها خطوط دقيقة، وشبه به الأطلال من أجل الخطوط التي فيه كما شبه بالمصحف .قوله : «أنهجا» فعل ماض، يقال : انهج الثوب إذا بلى وخلق .

(٢) ديوان العجاج ١٣/٢ .

(٣) الكتاب ٢٠٧/٤ .

(٤) الخصائص ١٧٣/١ .

(٥) شرح المفصل ١٨٠/١، وينظر : الأصول ٣٨٧/٢، وشرح كتاب سيبويه ٧٧/٥ ، ، وشرح الكافية الشافية ١٤٢١/٣، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٤٧ ، والتصريح ٢٩/١ ، والمقاصد النحوية ١/ ٢٢.

والثاني : الشطرة الثانية، وقبله : ما هاج أحزانًا وشجوا قد شجا [1]، وبهذا يتضح أن ابن الناظم جانبه الصواب . والله تعالى أعلى وأعلم .

(1) **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٤٧ .**

[٢] النكرة والمعرفة

أ ـ نون الوقاية مع «ليت» و «لعل»

يقول ابن الناظم [١] : «فإنّ الناصب إن كان «ليت» وجب إلحاق النون، نحو[٢]:﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ ، ولم تُترك إلا فيما ندر من نحو قوله [٣] :

كمُنية جابرٍ إذ قال لَيْتي ∴ أُصادِفُه وأفقدُ جلَّ مالِى

وإن كان «لعل» فالوجه تجردها من النون نحو قوله تعالى [٤] :﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾، وقوله تعالى [٥] : ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾، ولا تلحقها النون إلا في الضرورة كقول الشاعر [٦] :

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٦٨، ٦٩ .

(٢) سورة النساء / ٧٣ .

(٣) البيت من الطويل – مجهول القائل – كما في شرح ابن الناظم ص ٦٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٨٣/١، وتخليص الشواهد ص ١٠٥، وشرح ابن عقيل ١١٣/١، وهمع الهوامع ٦٤/١ ، وشرح الأشموني ١/ ٥٦ ، والدرر ١١٠/١، والمقاصد النحوية ١٩٤/١ .

(٤) سورة القصص /٣٨ .

(٥) سورة غافر / ٣٦ .

(٦) البيت من الوافر لزيد الخيل، كما في ، شرح المفصل ١٢٣/٣، وخزانة الأدب ٣٧٥/٥، والدرر ١٠٥/١والمقاصد النحوية ١٩٢/١، وبلا نسبة كما في المقتضب

فقلتُ أعيراني القدوم لعلني ∴ أخط بها قبرًا لأبيض ماجد » .

ذهب بعض النحويين إلى أنَّ ابن الناظم أخطأ، فجعل «ليتي» نادرًا، و«لعلني» ضرورة [1] .

الدراسة والتحليل :-

الأصل أن تلحق نونُ الوقاية[2] الفعلَ ؛ وقاية له من أن تدخله كسرة لازمة نحو : ضربني وخاطبني وحدثني؛ وذلك لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، إذا كان حرفًا صحيحًا، نحو : «غلامي» و«صاحبي» والأفعال لا يدخلها جرّ، والكسر أخو الجر، وإنما دخلت الكسرة نحو : «اضربِ الرجل» ، وقوله تعالى[3] : ﴿ وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلۡهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفۡ مِنۡ أَرۡضِنَآ ﴾لالتقاء الساكنين، فلا يعتد بها[4].

وأدخلوا نون الوقاية مع «إنَّ» وأخواتها، فقالوا : «إنّني»، و«أنّني» و«كأنّني» و «لكنّني» و «لعلَّني» و «ليتني» ؛ لأنها حروف أشبهت الأفعال،

٢٥٠/١، ومجالس ثعلب ١٢٩/١، ورصف المباني ص ٣٠٠، وسر صناعة الإعراب ٥٥٠/٢، وشرح الأشموني ٥٦/١، وهمع الهوامع ٦٤/١ .

(١) ينظر: أوضح المسالك ١١٤/١، والتصريح ١١١/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١٢٣/١.

(٢) سميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر، وقيل: لأنها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم إذ لو قيل في «ضربني» ضربي لالتبس بالضرب وهو العسل الأبيض الغليظ . ينظر : حاشية الشيخ يس على التصريح ١١٠/١ .

(٣) سورة القصص /٥٧ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٣٤٧/٢، ٣٤٨، وتمهيد القواعد ٤٨٤/١ .

وأجريت في العمل مُجراها، فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل، لكن هذه الحروف لا تسير على وتيرة واحدة في لحاق نون الوقاية بها . فقد جاءت بحذف النون وأكثر ذلك في «إنَّ» و«أنَّ» و«لكنّ» ، و«كأنَّ» فقالوا : «إني»، و«أنّي»، و«كأني»، و«لكنّي» وساغ الحذف في هذه الحروف؛ لأنّه كثُر استعمالها في كلامهم، واجتمعتْ في آخرها نونات، وهم يستثقلون التضعيف، ولم تكن أصلاً في لحاق – هذه النون – لها، وإنما ذلك بالحمل على الأفعال، فلاجتماع هذه الأسباب سوّغوا حذفها[1] .

« ليت » مع نون الوقاية :

«ليت» القياس يقتضي إثبات النون؛ لأنَّه لا يتلقي مثلان، ولا متقاربان . فلما لم يكن في آخرها نونٌ، ولا ما يشبه النون لزمتها النون؛ وإنما وجبت النون مع «ليت» لقوة شبهها بالفعل ؛ لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها[2]، وجاءت في ثمانية مواضع في القرآن الكريم كلها بالنون، في قوله [3]:﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾وقوله[4] :﴿ يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُشۡرِكۡ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا ﴾، وقوله[5]:﴿ يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا ﴾،

---

(1) ينظر : شرح المفصل ٣٤٨/٢، وتمهيد القواعد ٤٨٤/١ .

(2) ينظر : شرح المفصل ٣٤٨/٢، ٣٤٩، والتذييل والتكميل ١٨٦/٢، والتصريح ١١١/١، وشرح الأشموني ١٢٣/١ .

(3) سورة النساء /٧٣.

(4) سورة الكهف /٤٢.

(5) سورة مريم /٢٣ .

وقوله تعالى[١]: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا ﴾، وقوله تعالى[٢] : ﴿ يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا ﴾، وقوله تعالى[٣] : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ ﴾، وقوله[٤] : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾، وقوله تعالى [٥] : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي ﴾ .

ولم يجز حذفها إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر [٦] :

كمُنية جابرٍ إذ قال لَيْتي ∴ أُصادِفُه وأفقدُ جلَّ مالِى

ونصَّ سيبويه على أن ذلك في الضرورة حيث قال[٧] : «وقد قالت الشعراء: «ليتى» إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربى والمضمَر منصوب. قال الشاعر:

كمُنية جابرٍ إذ قال لَيْتي ∴ أُصادِفُه وأفقدُ جلَّ مالِى

وعن الفراء : «ليتي وليتني جائز» فظاهر هذا أنه يجوز في الكلام[٨]. ويقول ابن مالك[٩]:

وَلَيتَنِى فَشَا وَلَيتِى نَدَرَا ∴ وَمَع لَعَلَّ اعكِس وَكُن مَخَيَّراً

---

(١) سورة الفرقان /٢٧.

(٢) سورة الفرقان /٢٨.

(٣) سورة الحاقة /٢٥ .

(٤) سورة النبأ /٤٠.

(٥) سورة الفجر /٢٤ .

(٦) سبق تخريج البيت أول المبحث ص ١٥ .

(٧) الكتاب ٢/٣٧٠ .

(٨) ينظر : التذييل والتكميل ١/١٧٦ .

(٩) الألفية ص ٨ .

فِى البَاقِيَاتِ .... ∴ ....

والندور الذي ذكره في قوله:«وليتي ندرا» يحتمل أن يريد به أنه جاء في الكلام نادرًا، ويحتمل أن يريد به أنه جاء في الشعر خاصة، لكنه لا يسوغ حمله على أنه جاء في الكلام؛ لأنه قد نفى ذلك في شرح التسهيل[1]، وجعل «ليسي» نظير «ليتي» في اختصاصه بالنظم[2]، وهو بذلك موافق لما ذهب إليه سيبويه،وابن الناظم موافق لأبيه في هذه، ولم يختلف معه.

« لعل » مع نون الوقاية :

أما «لعل» فالأكثر تجريدها من النون «لعلىّ» ،قال تعالى [3] : ﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾، وقوله تعالى [4] : ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾: .

وقد حذفوها من «لعل» فقالوا : «لعلىّ» ؛ لأنه – وإن لم يكن آخره نونًا – فإنّ اللام قريبة من النون، ولذلك تدغم فيها في نحو قوله تعالى[5]:﴿ تعالى[5]:﴿مِن لَّدُنۡهُ﴾ فأجريت في جواز الحذف مجرى ما آخره نون [1] .

---

(1) حيث قال : « ولم يرد ليتي وليسي إلا في نظم قال زيد الخيل :

كمُنية جابرٍ إذ قال لَيْتي ∴ أُصادِفُه وأفقدُ جلَّ مالِى

وقال الراجز :

عددت قومي كعديد الطيس ∴ إذ ذهب القومُ الكرامُ ليسي

شرح التسهيل ١/١٣٦ .

(2) ينظر : المقاصد الشافية ١/ ٣٤١ .

(3) سورة القصص /٣٨ .

(4) سورة غافر / ٣٦ .

(5) سورة النساء /٤٠، والكهف /٢ .

والقليل «لعلني »، ومنه قول الشاعر [٢] :

فقلتُ أعيراني القدوم لعلني ∴ أخط بها قبرًا لأبيض ماجد

وقال ابن مالك [٣]: « ومع لعل اعكس » فذكر أنَّ لحاق النون في لعل نادر كندور عدم اللحاق في «ليت» وقد ثبت أن ندور «ليتي» يختص بالشعر، فاقتضى أن ندور «لعلني» كذلك، وهذا الاقتضاء غير موافق لظاهر النقل؛ لأنه قد أشار في شرح التسهيل إلى عدم اختصاصه بالشعر، فقال[٤] : « ولما نقص شبه «لعل» بالفعل من أجل أنها تُعلق في الغالب ما قبلها بما بعدها، ومن أجل أنها تجر على لغة، ضعُف وجوب لحاق النون المذكورة بها، فكثر «لعلي» ... وقل «لعلني»، وهو أيضًا ظاهر كلام سيبويه حيث قال [٥] : «اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم «ني» وعلامة إضمار المجرور المتكلم «الياء» ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوب : ضربني وقتلني، وإنني ولعلني ...»، بل هذا الكلام يدل على كثرة «لعلني» خلاف ما يفهم من لفظ الندور[٦]، فيفهم من قوله : «ومع لعل اعكس» أن

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٣٤٨/٢، والتذييل والتكميل ١٨٥/٢، وشرح ابن عقيل ١١٢/١.

(٢) سبق تخريجه .

(٣) الألفية ص ٨ .

(٤) شرح التسهيل ١٣٧/١، وينظر : المساعد ٩٦/١ .

(٥) الكتاب ٣٦٨/٢ .

(٦) ينظر : المقاصد الشافية ٣٤١/١ .

الأكثر في «لعل» التجرد؛ لأنها شبيه بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك : تب لعلك تفلح ، بخلاف «ليت» فإنها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها، وجعل ابن الناظم «لعلني» ضرورة، مع أنه نادر أو قليل، بل كثير كما هو ظاهر كلام سيبويه، ففي الأولى ابنُ الناظم تابع لأبيه في قوله : «وليتي ندرا» ومخالف له في الثانية [1]، حيث جعل «لعلني» ضرورة فقد جانبه الصواب في ذلك .

تعقيب :

يتضح مما سبق أنّ في «ليت» عند اتصالها بنون الوقاية قولين:

الأول : لسيبويه، وهو الكثير والغالب لحاق نون الوقاية فيقال : «ليتني» ونزل بها القرآن الكريم، وحذف النون ضرورة شعرية، واختار ابن مالك ما ذهب إليه سيبويه، وجعل «ليسي» نظير «ليتي» في اختصاصه بالنظم وابنه موافق له في هذه .

الثاني : ذهب الفراء إلى أنَّ «ليتي وليتني جائز » وظاهر هذا أنه يجوز في الكلام وما ذهب إليه سيبويه وتبعه ابن مالك هو الصحيح لما يأتي:

١ – نزول القرآن الكريم بالنون يدل على الكثرة .

٢ – قلة ما ورد في الشعر بحذف النون، لا تجعله يصل إلى درجة الجواز .

---

(١) ينظر : التصريح ١/١١١، ١١٢ .

أما «لعل» فالكثير الحذف، والقليل الإثبات، بل ظاهر كلام سيبويه يدل على أنه كثير، وهذا ما أخطأ فيه ابن الناظم حيث جعله ضرورة .

والله تعالى أعلى وأعلم ،،

ب ـ نون الوقاية مع «قد» و «قط »

يقول ابن الناظم [١] : « وأما «لدن» فالأكثر فيها إلحاق النون، وقد لا تلحق، كقراءة نافع[٢] : « من لدني عذرا» وكذا قرأ أبو بكر، إلا أنه أشم ضمة الدال، وأما « قد وقط» فبالعكس من «لدن» ؛ لأن «قدي، وقطي» في كلامهم أكثر من «قدني وقطني» .

ذهب بعض النحويين إلى أنّ ابن الناظم أخطأ، حيث جعل الحذف في «قد، وقط» أعرف من الإثبات [٣] .

الدراسة والتحليل :-

إنْ جُرّ الضميرُ – ياء المتكلم – بالإضافة، فإن كان المضاف «لدن» أو «قط» أو«قد» فالغالب الإثبات، ويجوز الحذف قليلاً، يقول ابن مالك[٤]:

وفي لدني قل، وفي ∴ قدني وقطني الحذف أيضًا قد يفي

أشار بهذا إلى أن الفصيح في «لدُني» إثبات النون، كقوله تعالى:[١]﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ وهذه قراءة الجمهور، ويقل حذفها، كقراءة نافع : «من

---

(١) شرح ابن الناظم للألفية ص ٧٠ .

(٢) سورة الكهف / ٧٦، قرأ نافع : (لدُني) بضم الدال مع تخفيف النون، وقرأ عاصم – في رواية أبي بكر – : (لدْني) يُشمُّ الدال شيئًا من الضم، والباقون : «لدُني» مثقلاً . ينظر : السبعة ص ٣٩٦، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٤٢٤ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣٨٤/١ ، وأوضح المسالك ١٢٠/١، والتصريح ١١٢/١ .

(٤) الألفية صـ ٨ .

لدني» بالتخفيف والكثير في «قد، وقط » ثبوت النون، نحو : قدْني وقطني»، ويقل الحذف نحو : قدي وقطي، أي : حسبي، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله [٢] :

قدني من نصر الخبيين قدي ∴ ليس الإمام بالشحيح الملحد

وقال الراجز [٣] :

امتلأ الحوضُ وقال قطني ∴ مهلاً رويدًا قد ملأت بطني [٤]

بل ذهب بعضُ النحويين إلى أن « قد وقط » – بحذف النون – لا يجوز إلا في ضرورة الكلام، يقول أبو حيان[٥] : « وظاهر كلام المصنف [١] أن حذف

([١]) سورة الكهف / ٧٦ .

([٢]) رجز لحميد بن مالك الأرقط في : التصريح ١٢٢/١، وشرح شواهد المغني ٤٨٧/١، وخزانة الأدب ٣٨٢/٥، والمقاصد النحوية ١٩٧/١ ، والدرر ١٠٧/١، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٧٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٨٤/١، وأوضح المسالك ١٢٠/١.

([٣]) رجز بلا نسبة في شرح المفصل ٨٢/١، ورصف المباني ص ٣٦٤، والخصائص ٢٣/١، والإنصاف ١٣٠/١، وشرح ابن الناظم ص ٧٠، والأشموني ٥٧/١، والمقاصد النحوية ١٩٩/١ .

([٤]) ينظر: شرح التسهيل ٣٧!/١، وأوضح المسالك ١٢٠/١، وشرح ابن عقيل ١١٥/١، والمساعد ٩٦/٢، ٩٧ .

([٥]) التذييل والتكميل ١٨٧/٢، والارتشاف ٩٢٤/٢ .

النون من (مِن وعنْ وقط وقد) جائز في الكلام، وإن لم يكن في شهرة الإثبات وليس كذلك، بل الحذف لا يجوز إلا في الضرورة»[٢].

تعقيب :

مما سبق يتضح أن الخطأ عند ابن الناظم حيث جعل الكثير في «قد وقط » الحذف ، والقليل إثبات النون؛ لأنه جعل « قد وقط» عكس «لدن» وهذا القول لم ينصره أحدٌ من العلماء، ولم يؤيده سماع أو قياس بل ذهب بعضهم إلى أن الحذف ضرورة كما سبق أن أشرنا، والصواب عكس ما ذكره ابن الناظم [٣] . والله تعالى أعلم .

والله تعالى أعلى وأعلم ،،

* * *

(١) قال ابن مالك : « وقطني بنون الوقاية، وقطٍ بالتنوين وبالنون أشهر » . شرح التسهيل ١٣٧/١.

(٢) ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من «قد وقط » لا يجوز إلا في الضرورة، والصحيح جوازه في الاختيار . ينظر : توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٨٦/١ .

(٣) ينظر : التصريح ١١٢/١ .

المبحث الثاني
المبتدأ والخبر
أ ـ تقديم الخبر على المبتدأ

يقول ابن الناظم [١] : « قال الشاعر[٢] :

بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا ∴ بنو هن أبناءُ الرجال الأباعد

المعنى : بنو أبنائنا مثل بنينا، فقدم الخبر، وحذف المضاف » .

يقول ابن هشام [٣] بعد ذكره للبيت : « وقد يقال : إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير وأنه جاء على عكس التشبيه للمبالغة، كقول ذي الرمة[٤] :

---

(١) شرح ابن الناظم ص ١١٥ .

(٢) البيت من الطويل، مجهول القائل، وقيل للفرزدق . ينظر : شرح المفصل ٩٩/١، وشرح التسهيل ٢٠٦/١، والارتشاف ٤١/٢، وشرح ابن الناظم ص ١١٥، وأوضح المسالك ٢٠٦/١، ومغني اللبيب ٤٥٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١، وتخليص الشواهد ص ١٩٨، والتصريح ٢١٤/١، والأشموني ٩٩/١، وشرح شواهد المغني ٨٤٨/٢، والهمع ١٠٢/١، والدرر اللوامع ١٩٣/١، وخزانة الأدب ٤٤٤/١، والمقاصد النحوية ٣٤١/١

(٣) تلخيص الشواهد ص ١٩٨ .

(٤) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص١٤٦، شبه كثبان الرمل بأوراك العذارى في بياضه ولينه فجعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً والعرف عكس ذلك وهذا يخرج مخرج المبالغة،

جللته : ألبسته ، والجِندس بالكسر : الليل الشديد الظلمة ، والجمع : حنادس .

وَرملٍ كَأَوراكِ العَذارى قَطَعتُهُ ∴ إذا جَلَّلَتهُ المُظلِماتُ الحَنادِسُ

فكان ينبغي للشارح أن يستدل بما أنشده والده في شرح التسهيل[1] في قوله[2] :

قَبيلَةٌ أَلأَمُ الأَحياءِ أَكرَمُها ∴ وَأَغدَرُ الناسِ بِالجيرانِ وافيها

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه ألأم الأحياء، وعن وافيها بأنه أغدر الناس .

الدراسة والتحليل :-

الأصل في الأخبار أن تؤخر ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم، وحق الخبر التأخير لأنه محكوم به، يقول ابن مالك[3] :

والأصل في الأخبار أن تؤخرا ∴ وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

ويجب تأخير الخبر في مسائل، منها أن يخاف التباسه بالمبتدأ وذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر، فالمعرفتان، نحو : (زيدٌ أخوك)، فإنَّ كلاً من هذين الجزأين صالح لأن

ينظر : ديوان ذي الرمة شرح الباهلي ١١٣١/٢، وتخليص الشواهد ص ١٩٨، ولسان العرب ٥٠٩/١ (ورك)، والمقاصد النحوية ٣٤٢/١ ، وتاج العروس ٣٧ / ٣٨٤ .

(1) شرح التسهيل ٢٠٦/١ .

(2) البيت من البسيط لحسان بن ثابت . ينظر : ديوانه ص ٢٦٠، وتخليص الشواهد ص ١٩٨، وشرح التسهيل ٢٠٦/١، والمقاصد النحوية ٣٤٣/١، وبلا نسبة في همع الهوامع ١٠٢/١، والدرر اللوامع ١٩٤/١ .

(3) الألفية ص ١١ .

يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض [1] ، والنكرتان المتساويتان نحو : (أفضل منك أفضل مني).يقول ابن مالك[2]:

فامنعه حين يستوي الجزءان ∴ عُرفًا ونكرًا عادمي بيان

أما إذا كان هناك قرينة لفظية أو معنوية، نحو : (رجل صالح حاضر)، فإن القرينة اللفظية – وهي الصفة – قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت، ونحو : «أبو يوسف أبو حنيفة» فإن القرينة المعنوية – وهي التشبيه الحقيقي – قاضية بأنَّ (أبو يوسف) مبتدأ ؛ لأنه مشبه، و«أبو حنيفة » خبره ؛ لأنه مشبه به تقدم أو تأخر، وكذلك قول الشاعر[3] :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ∴ بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فإن قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بأن (بني الأبناء) مشبهون بالأبناء، فـ«بنونا» خبر مقدم، و«بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخر، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم مثل بنيهم – فحذف المضاف – وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم . ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون (بنونا) هو المبتدأ ؛ لأنه

---

(1) هذا هو المشهور، وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقًا، وقيل : إن كان أحدهما مشتقًا فهو الخبر وإن تقدم نحو : القائم زيد، وقيل : إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ نحو: هذا زيد، وإن استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو: الله ربنا. التصريح ١٧٢/١ .

(2) الألفية ص ١١ .

(3) سبق تخريج البيت .

يلزم منه أن لا يكون له بنون إلا بني أبنائه، وليس المعنى على ذلك، فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس[١] .

أما اعتراض ابن هشام على استشهاد ابن الناظم بهذا البيت في هذه الجزئية فمردود لما يأتي :

١ – هذا البيت ليس ابنُ الناظم أولَ من استشهد به بل سبقه علماء منهم على سبيل المثال ابن يعيش في شرح المفصل[٢] .

٢ – المعنى واضح وضوح الشمس على هذا الاستشهاد، وليس فيه أدنى لبس، بل هو المعنى المقصود، والعدول إلى معنى آخر يفوت الغرض من التشبيه .

٣ – حمل البيت على التشبيه المقلوب ضعيف ؛ لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة – وحينئذ لا شاهد في البيت [٣] .

تعقيب :

لا وجه لاعتراض ابن هشام ؛ وذلك لما ذكرته من وضوح المعنى، وعدم اللبس، وحمل البيت على التشبيه المقلوب فيه مخالفة للأصول، ولندرة وقوعه .
والله تعالى أعلى وأعلم ،،

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٢٤٨/١ ،وشرح التسهيل ١/ ٢٩٧، وشرح ابن عقيل ٢٣٤/١، وتمهيد القواعد ٩٣٤/٢، والتصريح ١٧٢/١، ١٧٣، وشرح الأشموني ٢١٠/١ .

(٢) شرح المفصل ٢٤٨/١ .

(٣) ينظر : التصريح ١٧٢/١ .

ب ـ تعدد الخبر لمبتدأ واحد

يقول ابن الناظم [١] : « قد يتعدد الخبر فيكون المبتدأ الواحد له خبران فصاعدًا وذلك في الكلام على ثلاثة أقسام :

فالأول : ما تعدد لتعدد ما هو له : إما حقيقة نحو : بنوك كاتب وصانع وفقيه . قال الشاعر [٢] :

يداك يدٌ خيرها يرتجى ∴ وأخرى لأعدائها غائظة

ذهب بعض النحويين إلى أنَّ ابن الناظم أخطأ عندما جعل قول الشاعر :

يداك يدٌ خيرها يرتجى ∴ ..... البيت

من قبيل تعدد الخبر لمبتدأ واحد [٣] .

قال ابن هشام : « وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله : يداك يدٌ خيرها يرتجى ∴ .... البيت لأن «يداك» في قوة مبتدأين كل منها خبر ... »[٤] .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ١٢٥ .

(٢) البيت من المتقارب، وقيل قائله : طرفة بن العبد، وليس في ديوانه، وقيل : للخليل بن أحمد . ينظر : شرح التسهيل ١٤٠/١، وشرح ابن الناظم ص ١٢٥، وأوضح المسالك ٢٢٨/١، والتذييل والتكميل ٨٨/٤، والتصريح ١٨٢/١، وشرح الأشموني ١٠٦/١، والمقاصد الشافعية ١٢٧/٢، والمقاصد النحوية ٣٨٤/١ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٢٢٨/١، والتصريح ١٨٢/١، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية ١٨٧/١، وشرح الأشموني ١٠٦/١ .

(٤) أوضح المسالك ٢٣٠/١، والتصريح ١٨٢/١ .

الدراسة والتحليل :-

هذه مسألة من مسائل المبتدأ والخبر، وهي : هل يقتضي المبتدأ الواحد أكثر من خبر واحد أو لا ؟ نعم يجوز، وذلك لأنَّ الخبرَ حُكمٌ، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر، يقول ابن مالك[1]:

وأخبروا باثنين أو بأكثرا ∴ عن واحد كهم سَرَاةٌ شُعَرا

إذا كان المبتدأ واحدًا وأخبروا عنه بأكثر من خبر واحد فهو على ثلاثة أضرب :

الأول : أن يتعدد الخبر لفظًا ومعنى لتعدد المبتدأ في نفسه حقيقة، نحو قولك : بنو فلان فقيه وكاتبٌ وشاعرٌ، وأخواك صالحٌ وعالمٌ، ومنه قول الشاعر :

يداك يدٌ خيرها يرتجى ∴ وأخرى لأعدائها غائظة

وفي هذه الصورة تعدد الخبر لمبتدأ متعدد؛ لأن الإخبار فيه إنما وقع بواحد عن واحد؛ لأن قولك : بنو فلان فقيه وكاتب وشاعر، بمنزلة أن تقول : فلان فقيه وفلان كاتب وفلان شاعر، وكذلك قولك : أخواك صالح وعالم، بمنزلة قولك : أخوك صالح، وأخوك عالم، وكذلك البيت : «يداك» مثنى فهو متعدد وكذلك الخبر متعدد. أو حكمًا لكونه ذا أجزاء، نحو قوله تعالى [2] ﴿ ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ وَزِينَةٞ وَتَفَاخُرُۢ بَيۡنَكُمۡ وَتَكَاثُرٞ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِ ﴾ .

---

(1) الألفية ص ١١ .

(2) سورة الحديد / ٢٠ .

وقال الشاعر [1] :

وَالمَرءُ ساعٍ لِأَمرٍ لَيسَ يُدرِكُهُ ∴ وَالعَيشُ شُحٌّ وَإِشفاقٌ وَتَأميلُ

فهذا بمنزلة قولك : بعض العيش شحّ، وبعضه إشفاق، وبعضه تأميل، وهذا النوع من تعدد الخبر مختلف فيه عند العلماء، فالجمهور على منعه؛ لأن الإخبار فيه إنما وقع بواحد عن واحد، كما سبق أن ذكرنا .

يقول ابن مالك [2] : «وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا، بعطف وغير عطف، وليس من ذلك ما تعدد لفظًا دون معنى، ولا ما تعدد صاحبه حقيقة أو حكمًا» .

ويقول ابن هشام [3] : « والأصح جواز تعدد الخبر، نحو : زيد شاعر كاتب... وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم[4] من قوله[5] :

يداك يدٌ خيرها يرتجى ∴ وأخرى لأعدائها غائظة

فابن هشام – رحمه الله – جعل الأصح صورة واحدة، وهي متى كان المبتدأ

---

(1) البيت من البسيط، وهو لعبدة بن الطيب . ينظر : المفضليات ١٤٢/١، والبيان والتبيين ٢٠٣/١، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٢٦/١، والتذييل والتكميل ٨٨/٤، والمقاصد الشافية ١٢٨/٢ .

(2) شرح التسهيل ٣٢٦/١، وينظر : التذييل والتكميل ٨٨/٤، والمقاصد الشافية ٢٨!/٢، وحاشية الخضري ص ١٠٩، وحاشية الصبان على الأشموني ٣٢٣/١ .

(3) أوضح المسالك ٢٢٨/١، وينظر : التصريح ١٨٢/١ .

(4) ينظر : شرح ابن الناظم ص ١٢٥ .

(5) سبق تخريج البيت .

مفردًا والخبر متعدد كالمثال الذي ذكره : زيد شاعر كاتب، وغير هذه الصورة لا يدخل تحت التعدد من وجهة نظر المانعين، ومنهم ابن هشام، وهذا التعدد يسميه العلماء بالتعدد المقيد، حيث يقتصر فيه على نوع واحد وهو كون الخبر متعددًا والمبتدأ مفردًا ؛ ولهذا اعترض على ابن الناظم حينما عدّ هذه الصورة من صور التعدد وما فعله ابن الناظم من قبيل التعدد المطلق ؛ أي سواء أكان مختلفًا فيه أم لم يكن، فإن هذا البيت وما على شاكلته، كلها من باب التعدد المطلق، فهذا أحد الأجوبة على مَنْ اعترض على ابن الناظم . فإن قيل قد يكون الاعتراض على ابن الناظم أنه جعل البيت : يداك يدٌ خيرها يرتجى ∴ ... البيت من قبيل تعدد الخبر لمبتدأ واحد، وكلمة : «يداك» مثنى، وهذا وجه الاعتراض على ابن الناظم، يقول ابن قيم الجوزية[1] بعد ذكره للبيت السابق : فالاستشهاد به على تعدد الخبر وَهمٌ »[2] .

ونقول وبالله التوفيق : نعم أنشد ابن الناظم في شرح الألفية هذا البيت على أنه من تعدد الخبر لمبتدأ واحد، حيث يقول : « قد يتعدد الخبر فيكون المبتدأ الواحد له خبران فصاعدًا »[3]، وكون «يداك» في قوة مبتدأين

---

(1) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعدي، ابن القيم الجوزية الحنبلي العلامة، صنّف وناظر واجتهد وصار من الأئمة الكبار في التفسير والحديث والفروع والعربية ، له : زاد المعاد، ومفتاح دار السعادة، وغيرهما، مات سنة إحدى وخمسين وسبعمائة .
ينظر : بغية الوعاة ٦٢/١، ٦٣ .

(2) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ص ١٨٧ .

(3) شرح ابن الناظم ص ١٢٥ .

لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحد؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحدًا أو متعددًا إنما هو إلى لفظه لا إلى معناه، وهذا واضح لا خفاء فيه[1].

الثاني : أن يتعدد الخبر لفظًا دون معنى لقيامه مقام خبر واحد لفظًا ومعنى، كقولهم : الرمان حلو حامض، بمعنى : مُز، وهذا أعسر أيسر، بمعنى : أضبط ، وهو العامل بكلتا يديه، وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف ؛ لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة خبر واحد .

الثالث : أن يتعدد الخبر لفظًا ومعنى مع اتحاد المبتدأ، كقولك : زيد كاتب شاعر، وأخوك قائم ضاحك، ومنه قوله تعالى [2] : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾، وقول الشاعر[3] :

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتِّي ∴ مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وقوله [4] :

يَنامُ بإِحدى مُقْلَتيهِ وَيتّقي ∴ بأُخرى الأَعادي فَهوَ يَقظانُ نائم

---

(1) ينظر : شرح الأشموني ١٠٧/١ .

(2) سورة البروج / ١٤ : ١٦ .

(3) رجز، قائله رؤبة بن العجاج، ملحقات ديوانه ص ١٨٩، وينظر : شرح التسهيل ٣٢٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/١، والأشموني ٢٢٤/١، والمقاصد النحوية ٥٣٩/١.

(4) البيت من الطويل، قائله : حميد بن ثور الهلالي . ينظر : شرح ابن الناظم ص ١٢٥، وشرح ابن عقيل ٢٥٩/١، والمقاصد النحوية ٥٤٠/١ .

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه [1]، وهذا الضرب هو ما اتفق عليه العلماء .

والنوعان الأول والثاني وقع الخلاف فيهما فمنهم منْ جعله من قبيل التعدد، ومنهم مَنْ لم يجعله من قبيل التعدد، وجعله من قبيل الإخبار بالمفرد، كما سبق توضيحه في النوع الأول، ومَنْ منع تعدد الخبر في مثل هذا قدر لكل خبر غير الأول مبتدأ أو جعل الثاني صفة للأول .

تعقيب :

أقول وبالله التوفيق، الأمر يسير على مَنْ اعترض على ابن الناظم، ويكاد لا يوجد خلاف بين الاثنين، فابن الناظم حين مثل لتعدد الخبر لمبتدأ واحد لم يقتصر على محل الخلاف، ولكنه مثل للتعدد مطلقًا سواء أكان مختلفًا فيه أم لم يكن، فمن اعترض على ابن الناظم قصر تعدد الخبر على تعدده لفظًا ومعنى مع اتحاد المبتدأ لفظًا ومعنى – وهو النوع الثالث كما سبق – نحو قولهم : زيد شاعر كاتب، وابن الناظم لا يقصره على ذلك، أما البيت «يداك» فنظر إلى اللفظ لا إلى المعنى .

والله تعالى أعلى وأعلم ،،

---

(1) ينظر : التذييل والتكميل ٨٨/٤، والمقاصد الشافية ٢٧!/٢ وما بعدها، والهمع ٣٤٧/١، وشرح الأشموني ١٠٦/١، والمساعد ٢٤٢/١ .

المبحث الثالث
كان وأخواتها
الفصل بين كان واسمها

قال ابن الناظم [1] عند قول الناظم[2] :

وَلاَ يَلِى العَامِلَ مَعمُولُ الخبَرِ ∴ إلا إذَا ظَرفاً أتَى أَو حَرفَ جَرّ

لا يُجوِّز البصريون إيلاء «كان» أو إحدى أخواتها معمول الخبر إلا إذا كان ظرفًا، أو حرف جر، نحو : كان يوم الجمعة زيدٌ صائمًا، وأصبح فيك أخوك راغبًا، ولا يجوز – عندهم – في نحو : كانت الحمى تأخذ زيدًا، ونحو : كان زيدٌ آكلاً طعامك أن يقال : كانت زيدًا الحمى تأخذ، ولا كان طعامك زيدٌ آكلاً، ولا كان طعامك آكلاً زيد .

وأجاز ذلك الكوفيون تمسكًا بنحو قول الشاعر[3] :

قَنَافِذُ هدّاجون حَول بيوتهم ∴ بِما كانَ إيّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدا

وقول الآخر [4] :

---

(1) شرح ابن الناظم ص ١٣٨، والخزانة ٢٧٠/٩ .

(2) الألفية ص ١٩ .

(3) البيت من الطويل، للفرزدق يهجو جرير بن عطية، ديوانه ١٨١/١، وينظر المقتضب ١٠/٤، والأصول ٤٦٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٤٠٣/١، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٤، وأوضح المسالك ٢٤٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٨٠/١ وتمهيد القواعد ١١٧٩/٣.

(4) البيت من البسيط، قائله : حميد بن مالك الأرقط، أحد البخلاء المشهورين، كما في الكتاب ٧٠/١، ١٤٧، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢، والعقد الفريد ٣٠٢/٦، ٣٠٣،

فأصبحوا والنوى عالي مُعرسهم ∴ وليس كلَّ النوى تُلْقَى المساكينُ

يقول العيني [1] والاستشهاد فيه هو أنَّ ابنَ الناظم استشهد به للكوفيين على تجويزهم :« كان طعامك زيدٌ آكلاً، وكان طعامك آكلاً زيدٌ» وهذا وهمٌ منه، إذ لو كان «المساكين» اسم ليس لكان «يلقى» مسندًا إلى ضميره، وكان يجب أن يقال : يلقون أو تلقى، بالتاء المثناة من فوق، فلما لم يُروَ إلا بالياء – آخر الحروف – وجب أن يكون خاليًا من الضمير، والمساكين مرتفعًا به .

الدراسة والتحليل :-

إذا كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا جاز إيلاؤه «كان» أو إحدى أخواتها عند البصريين والكوفيين، نحو : كان عندك زيدٌ مقيمًا، وكان فيك زيدٌ راغبًا ؛ وذلك لاتساع العرب في الظرف والمجرور؛ ألا تراهم فصلوا بهما بين المضاف والمضاف إليه، وقد أُجيز : ما غدًا زيدٌ ذاهبًا، فإجازة ذلك في «كان» أولى [2] .

أما إذا كان معمول الخبر ليس ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا، وهذا يشمل

والمقاصد النحوية ٤٤٢/١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٩٧/٧، والمقتضب ١٠٠/٤، وشرح المفصل ١٠٤/٧، وشرح أبيات سيبويه ١٧٥/١، وشرح ابن عقيل ٢٨٤/١، وشرح ابن الناظم ص ١٣٨، وشرح الأشموني ١١٧/١ .

(١) المقاصد النحوية ٤٤٤/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٦٨/١ والتذييل والتكميل ٢٤١/٤، ٢٤٢، وشرح ابن عقيل ٢٨٠/١.،

صورتين :

الأولى : أن يتقدم معمول الخبر – وحده على الاسم – ويكون الخبر مؤخرًا عن الاسم، نحو : كان طعامَك زيدٌ آكلاً، فـ «طعامك» معمول «آكلاً » وقد ولى «كان» وليس بظرف ولا مجرور، وهذه الصورة ممتنعة عند البصريين وأجازها الكوفيون .

الثانية : أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم، ويتقدم المعمول على الخبر، نحو : كان طعامك آكلاً زيدٌ، وهذه الصورة ممتنعة عند سيبويه[١] وأجازها بعض البصريين، منهم : ابن السراج[٢]، والفارسي[٣]، وابن عصفور، قال ابن عصفور[٤] : والذي يجيز حجته أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذًا إنما أوليتها الخبر وهو الصحيح، وما صححه ابن عصفور رده أبو حيان، وقال[٥] : « وليس بصحيح؛ لأنّه ليس مسموعًا من لسانهم، وإنما أجازها مَنْ أجازها بالقياس» .

ووجه المنع ما نقل عن سيبويه، وهو رأي الزجاج[٦] في التعليل، أنك

---

(١) الكتاب ٧٠/١، والمقتضب ١٠٠/٤، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢، ٢٠٤ .

(٢) الأصول ٨٨/١ .

(٣) التعليقة ١٠٤/١، والإيضاح العضدي ص ١١١، وينظر : تعليق الفرائد ٧٥/٣ .

(٤) شرح الجمل ٣٩٣/١ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٣٩/٤ .

(٦) الجمل ص ٥٧ .

أوليت «كان» ما ليس معمولاً لها، ونصُّ سيبويه في المسألة أنه لما أنشد قول حميد الأرقط [1] :

فأصبحوا والنوى عالي مُعَرّسهم ∴ وليس كلَّ النوى تُلْقي المساكينُ

قال : ولا يجوز أن تحمل «المساكين» على «ليس» وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر على الأول، قال : «وهذا لا يحسن ولا يجوز، لو قلت : كانت زيدًا الحمى تأخذ، أو تأخذ الحُمى، لم يجز، وكان قبيحًا»[2] .

والصورتان تجوزان عند الكوفيين، ومن حججهم قول الشاعر[3]:

قَنافِذُ هدّاجون حَول بيوتهم ∴ بِما كانَ إيّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدا

وقول الآخر :

فأصبحوا والنوى عالي مُعَرّسهم ∴ وليس كلَّ النوى تُلْقي المساكينُ

فـ «إياهم» منصوب عندهم بقوله:«عوّد»، وهو خبر «كان» و«عطية» اسمها، و«كل النوى» منصوب بـ «يُلقي»[4].

أما على رأي المانعين فيخرج البيتان على إضمار الشأن، والتقدير في البيت الأول : «بما كان هو» أي : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم «كان» و«عطية» مبتدأ، و«عوّد» خبر، و«إياهم» مفعول (عوّد) والجملة من المبتدأ

---

(1) سبق تخريج البيت .

(2) سبق تخريج البيت .

(3) الكتاب ١/٧٠ .

(4) ينظر : التذييل والتكميل ٤/٢٤١، والمقاصد الشافية ٢/١٩٢، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٠ .

وخبره خبر (كان)، فلم تفصل بين (كان) واسمها معمول الخبر؛ لأنَّ اسمها مضمر قبل المعمول .

والتقدير في البيت الثاني: «وليس هو» أي : الشأن فضمير الشأن اسم «ليس» و «كلَّ النوى» منصوب بـ «تلقي»، و«تلقي المساكين» : فعل وفاعل، والجملة في محل نصب خبر ليس »[1].

يقول ابن مالك[2] :

وَمُضمَرَ الشَّأنِ اسماً انوِ إن وَقَع ∴ مُوهِمُ ما استبَانَ أنَّهُ امتنَع

ويقول أيضًا [3] : « ولا يلي عند البصريين كان وأخواتها غيرُ ظرف وشبهه من معمول خبرها واغتفر ذلك بعضهم مع اتصال العامل، وما أوهم خلاف ذلك قدر فيه ضمير الشأن اسمًا خلافًا للكوفيين ... وبهذا يندفع الإشكال، ويجوز جعل «كان» في البيت الأول زائدة، ويجوز جعل «ما» بمعنى (الذي)، وفي كان ضمير «ما»، وهو اسم كان، وعطية مبتدأ خبره (عوّد)، وهو ذو مفعولين : أحدهما «إياهم» والثاني «ها» عائدة على «ما» فحذفت وهي مقدرة، وبهذه الأجوبة يُردُّ على الكوفيين قولهم : يجوز أن يلي «كان» أو إحدى أخواتها معمول خبرها غيرُ الظرف[4]، بل لا يظهر للكوفيين دليل في البيت الثاني: «فأصبحوا والنوى عالي معرسهم» ويتحتم أن يكون اسم ليس

---

(1) ينظر : شرح التسهيل ٣٦٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٨٠/٢ .

(2) الألفية ص ١٩ .

(3) شرح التسهيل ٣٦٨/١ .

(4) ينظر : الخزانة ٢٧٠/٩ .

ضمير الشأن لأن المساكين يتعين أن يكون فاعل «يلقي» ولو لم يكن اسم «ليس» ضمير الشأن لوجب أن يكون «المساكين» اسمها، ولو كان «المساكين» اسمها وجب أن يقال : «يلقون»، يسند الفعل إلى ضمير المساكين – المتقدم رتبة، والحالة هذه – وإن تأخر لفظًا، ويكون التقدير : ليس المساكين يلقون كلَّ النوى؛ لأنه الخبر – أي يلقون حينئذ، وإذا كان كذلك فقد سقط استدلال الكوفيين رأسًا [1] .

أما ما حكاه العيني (٨٥٥هـ) أنَّ ابنَ الناظم استشهد بهذين البيتين على تجويز الكوفيين (كان طعامك زيد آكلاً، وكان طعامك آكلاً زيدٌ) وقال هذا وهمٌ منه .... إلخ .

وذكر صاحب الخزانة أنَّ ابنَ هشام خطَّأ ابنَ الناظم، وقال[2] : «قد خطّأه ابنُ هشام فيه بأنه لو كان المساكين «اسمًا» لكان يجب أن يقال : يلقون أو تلقي، وإنما كان فيه عند الفريقين مسندة إلى ضمير الشأن » وما بين يدي ليس فيه تخطأة لابن الناظم، وإنما قال ابن هشام: «فإن قيل : قدّر (المساكين اسمها، قلنا : ففاعل (يلقي) حينئذ ضميرهم، فكان يجب أن يقال: (يلقون)، أو (تلقي) بالتأنيث[3]، ففي هذا الإنكار أمور:

أولاً : البيت له روايتان بالتاء وبالياء، وما بين يدي من شرح ابن الناظم

---

(1) ينظر : تمهيد القواعد ١١٨٣/٣ .

(2) الخزانة ٢٧٠/٩ .

(3) تخليص الشواهد ص ٢٥٠ .

بالتاء [1] «تلقي» وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية التاء، ومن ثم، فلا يكون لإنكار العيني على ابن الناظم محل من الإعراب .

أما رواية الياء فقد جاءت في أكثر من كتاب، منها : الكتاب لسيبويه في موضعين، الأول[2] : بالتاء، وهو موطن الشاهد .

والثاني[3] على أن «ليس» تجعل كـ«ما» وهي بالياء .

وشرح الكتاب للسيرافي [4] ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي[5]، وشرح أبيات سيبويه للنحاس[6]، وشرح التسهيل[7]، والتذييل والتكميل[8] وغير ذلك .

ولعل رواية الياء في شرح ابن الناظم يكون الإمام العيني وقع على نسخة من الكتاب فيها رواية (الياء) خاصة أنَّ ابنَ هشام شرح شواهد ابن

---

(1) عندي نسختان من الكتاب، الأولى تحقيق د/ عبد الحميد السيد عبد الحميد ص ١٣٩١، والثانية تحقيق محمد باسل عيون السود ص ٩٩، والروايتان بالتاء .

(2) الكتاب ٧٠/١ .

(3) الكتاب ١٤٧/١ .

(4) ٦/٢ .

(5) ١٢٢/١ .

(6) ص ٧٠ .

(7) ٣٦٨/١ .

(8) ٢٤١/٤ .

الناظم، ولكن هذا ليس المهم، بل المثير للتساؤل أن الإمام العيني ذكر أن البيت لم يروَ إلا بالياء حيث يقول[1] : « فلما لم يرو إلا بالياء – آخر الحروف – وجب أن يكون خاليًا من الضمير، و«المساكين» مرتفعًا به » .

وأرى – والله أعلم – أن الإمام العيني جانبه الصواب في هذه الجزئية، فالبيت له روايتان كما سبق .

ثانيًا : ما ذكره ابن الناظم ما هو إلا عرض لآراء النحويين فبدأ يذكر رأي البصريين، ثم أعقبه برأي الكوفيين ثم ذكر ما استشهد به الكوفيون، ثم إنَّ هذه الصورة التي جاء البيت عليها – وهي الثانية – نحو : «كان طعامك آكلاً زيدٌ» حقًا إن سيبويه منعها ولكن هناك بعض البصريين أجازوها منهم ابن السراج والفارسي وابن عصفور وتبعهم ابن مالك .

ثالثًا : هذا الإنكار لا يؤخذ على ابن الناظم، وإنما يوجه للكوفيين ؛ لأنهم استدلوا بهذا البيت على قاعدة نحوية وثبت سقوط الاستدلال بهذا البيت، والذين أجازوها قياسًا لا سماعًا .

تعقيب : يتضح مما سبق ما يأتي :

١ – ضعف ما ذهب إليه الكوفيون في تجويزهم : كان طعامك زيدٌ آكلاً، وكان طعامك آكلاً زيدٌ .

٢ – البيت له روايتان بخلاف ما ذكره العيني .

([1]) المقاصد النحوية ٤٤٣/١ .

٣ - **روايـة ابـن النـاظم بالتـاء ومـن ثـم فـلا محـل لإنكـار العينـي علـى ابـن الناظم .**

٤ - **النقد – على رواية الياء – لا يوجه لابن النـاظم، وإنمـا يوجـه للكـوفيين فهم الذين استشهدوا بالبيت على جواز أن يلـي كـان أو إحـدى أخواتهـا معمول الخبر غير الظرف.**

والله تعالى أعلى وأعلم ،،

المبحث الرابع
إنّ وأخواتها
أ ـ دخول اللام على الخبر المقدم معموله

يقول ابن الناظم [١] : « أما الخبر فتدخل عليه اللام بشرط ألا يتقدم معموله، ولا يكون منفيًا ولا ماضيًا متصرفًا خاليًا من «قد» ... وقد تدخل اللام على ما في محل الخبر من معمول الخبر، متوسطًا بينه وبين الاسم، نحو : «إنَّ زيدًا لطعامك آكل » .

ذكر السيوطي [٢] أنَّ ابنَ هشام قال في تذكرته[٣] : « زعم بدر الدين بن مالك أن اللام لا تدخل على خبر «إنَّ» إذا تقدم معموله عليه، فلا تقول : «إن زيدًا طعامك لآكل» .

الدراسة والتحليل :-

مما تختص به «إنَّ» المكسورة جواز دخول لام الابتداء على خبرها، نحو : «إنَّ زيدًا لقائمٌ» وهذه اللام حقها أن تدخل على «إنَّ » نحو: «لأنَّ زيدًا قائم » ؛ لأن لها صدر الكلام، لكن لما كانت اللام للتأكيد، وإنّ للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخروا اللام إلى الخبر[٤]، وتسمى هذه

---

(١) شرح الألفية ص ١٧٠، ١٧١ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢٧١/١، ٢٧٢.

(٣) من كتب ابن هشام المفقودة، ذكر السيوطي أنه كتاب في خمسة عشر مجلدًا . بغية الوعاة ٦٩/٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١٤٧/٥، وشرح الكافية الشافية ٤٩٠/١، وشرح التسهيل ٢٥/٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١، والمساعد ٣١٩/١، والمقاصد الشافية ٣٥٤/٢

اللام بالمزحلقة[1]، وفائدتها تأكيد مضمون الجملة، وتدخل لام الابتداء بعد «إنَّ» المكسورة على أربعة أشياء [2] :

أحدها : الخبر، وذلك بثلاثة شروط :١ – كونه مؤخرًا عن الاسم .

٢ – كونه مثبتًا . ٣ – وكونه غير ماض ، نحو قوله تعالى [3] :

﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ »[4] .

لم يشترط العلماء لدخول لام الابتداء على الخبر عدم تقدم المعمول عليه، كما ذكر ابن الناظم في الصورة التي أوردها، نحو : «إنَّ زيدًا طعامك لآكل» .

ولكن الشرط أن يتأخر الخبر على اسم «إنَّ» فلو تقدم الخبر على الاسم لم يجز دخول اللام على الخبر؛ لعدم الفصل – والحالة هذه – بين

---

(١) زحلقت اللام ؛ لأن لها صدر الكلام، فلما كرهوا اجتماع حرفين لمعنى واحد أخرت إلى الخبر فسميت بالمزحلقة . التصريح ٢٢١/١ .

(٢) ثانيها : معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر، وكونه غير حال، وكون الخبر صالحًا للام، نحو : إن زيدًا لعمرًا ضاربٌ .

ثالثها : الاسم بشرط أن يتأخر عن الخبر، نحو : «إن في ذلك لعبرة» أو عن معموله، نحو : إنَّ في الدار لزيدًا جالسٌ .

رابعها : ضمير الفصل، بلا شرط، نحو : «إن هذا لهو القصص الحق» إذا لم يُعرب «هو» مبتدأ . ينظر : أوضح المسالك ٣٤٨/١، ٣٤٩ .

(٣) سورة إبراهيم / ٣٩ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك ٣٤٤/١، والتصريح ٢٢٢/١ .

«إنَّ»، واللام ، نحو قوله تعالى[1] :﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ فمعمول الخبر تقدم على الخبر أو تأخر لا دخل له بدخول لام الابتداء على الخبر.

بل إنَّ أبا حيان قاس على جوازها جواز صورة أخرى، حيث يقول[2]:

« وقوله: على اسمها المفصول: «المفصول» يشمل الفصل بالخبر، نحو[3] : ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا ﴾ أو بمعمول الخبر، نحو : إنَّ فيك لزيدًا راغبٌ، أو بمعمول الاسم، نحو : إنَّ في الدار لساكنًا زيدٌ، فأما الأولى فلا خلاف فيها، وأما الثانية ففيها خلاف، وأصحابنا لا يجيزون ذلك بناء منهم على أن المسألة قبل دخول اللام لا تجوز، وأما الثالثة ففيها نظر، والذي يقتضيه القياس المنع؛ لأن فيه إعمال ما بعد اللام فيما قبلها، ويمكن القياس على: إنَّ زيدًا طعامك لآكل، فكما جاز تقديم ما بعد اللام التي في الخبر على الخبر كذلك يجوز تقديم ما بعد اللام في الاسم على معموله » .

أيضًا السماع ورد بهذا، ومن ذلك قوله تعالى[4] :(وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ)، وقال الشاعر[5] :

أَقيموا بَني أُمّي صُدورَ مَطِيَّكُم ∴ فَإِنّي إِلى قَومٍ سِواكُم لَأَمَيلُ

---

(1) سورة المزمل / ١٢ .

(2) التذييل والتكميل ٩٩/٥ .

(3) سورة القلم / ٣ .

(4) سورة الروم /٨ .

(5) البيت من الطويل للشنفري الأزدي . ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٢ ، والهمع ١ / ١٢٧ ، والدرر ٢ / ١٢٤ ، المقاصد النحوية ٦٥٢/٢ .

تعقيب :

مما سبق يتضح أنَّ الصورة التي منعها ابن الناظم :«إنّ زيدًا طعامك لآكل» جائزة لا غبار عليها وأن ابن الناظم جانبه الصواب فيما ذكره لورود السماع بها، والقياس لا يمنعها .

والله تعالى أعلى وأعلم ،،

* * *

ب ـ الفصل بـ (لو) بين (أنْ) المخففة والفعل

قال ابن الناظم [١]: « وقوله تعالى [٢] :﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴾ وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين «أَنْ» المخففة وبين الفعل بـ«لو» وإلى ذلك أشار بقوله [٣] :

.... ∴ وقليلٌ ذكر «لو» .

قال ابن هشام [٤] : « ولم يذكر «لو» في الفواصل إلا قليل من النحويين، وقول ابن الناظم « إن الفصل بها قليلٌ» وَهَمٌ منه على أبيه».

الدراسة والتحليل :-

إذا خففت «أنَّ» لم تُهمل ويستكن فيها اسمها، وخبرها يكون جملة اسمية أو فعلية، فإذا كان جملة فعلية مصدرًا بفعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل بينه وبين «أنْ» بفاصل، والفاصل إما «قد» كقوله تعالى[٥] :﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ أو حرف تنفس – السين أو

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ١٨١، ١٨٢ .

(٢) سورة الجن /١٦ .

(٣) قول الناظم في الألفية ص ١٤ .

(٤) أوضح المسالك ٣٧٤/١ .

(٥) سورة المائدة / ١١٣ .

سوف -،(السين)، نحو[1]: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾، و(سوف) نحو[2]:

واعلم فعلم المرء ينفعه ∴ أنْ سوف يأتي كل ما قدرا

أو النفي كقوله تعالى[3] : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ وقوله تعالى[4] ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾، أو (لو) كقوله تعالى : [5] ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾. وفيما سبق يقول ابن مالك [6] :

وَإن تُخَفَّف أنَّ فاسمُهَا استَكَن ∴ وَالخبَر اجعَل جُملَةً مِن بَعدِ أن

وَإن يَكُن فِعلاً وَلَم يَكُن دُعَا ∴ وَلَم يَكُن تَصرِيفُهُ مُمتَنِعا

فَالأحسَنُ الفَصلُ بِقَد أو نَفيٍ أو ∴ تَنفِيسٍ أو لَو وَقَلِيلٌ ذِكرُ لَو

وقول المصنف [7] : « قليل ذكر « لو » يحتمل وجهين من التفسير :

---

(1) سورة المزمل : ٢٠ .

(2) البيت من الكامل، مجهول القائل . ينظر : مغني اللبيب ص ٣٨٣، وشرح ابن عقيل ٣٨٧/١٢، وشرح شواهد المغني ٨٢/٢، وهمع الهوامع ٢٤٨/١، والدرر اللوامع ٥٢٦/١، والمقاصد النحوية ٩٠/٢ .

(3) سورة طه /٨٩ .

(4) سورة القيامة /٣ .

(5) سورة الجن / ١٦ .

(6) ألفية ابن مالك ص ١٤ .

(7) الألفية ص ١٤ .

أحدهما : أن يريد أنه قليل في السماع، وأن الفصل بها لم يكثر كثرة الفصل بغيرها مما تقدم .

الثاني : أن يريد أنَّ ذكر هذا الفاصل قليل عند النحويين فلم يذكره منهم إلا قليل، وهو مما يحتاج إلى ذكره، وبهذا فسَّره ابن الناظم [1] ، حيث قال: «وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين «أنْ» المخففة وبين الفعل بـ «لو » .

وإلى ذلك أشار بقوله : « وقليل ذكر «لو»، وهذا الذي قاله صحيح محتمل، بل هو الأولى؛ إذ لو أراد الأول لقال : «وقليل فَصْل لو» أو ما يعطي هذا المعنى، فإنما أراد : وقليل ذكرها في الفواصل، والنص من النحويين عليها .

وقد جاء في القرآن قوله [2] :﴿ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ ﴾، وقوله[3]: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴾ :، ومن بحث وجد من ذلك الشيء الكثير . فليست بقليلة الوجود في كلام العرب [4] فابن الناظم فسّر : «قليل ذكر لو » إلى قلة ذكرها في كتب النحو لا إلى قلة استعمالها في كلام العرب،

---

(1) شرح الألفية ص ١٨١ .

(2) سورة سبأ /١٤ .

(3) سورة الجن /١٦ .

(4) ينظر : المقاصد الشافية ٤٠٦/٢، ٤٠٧، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٣٥٦/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٤١/١، وشرح الأشموني ٢٩٢/١، وشرح المكودي ص ٤٩، والبهجة المرضية ص ١٧٢ .

وهذا هو الصحيح وهو المتفق عليه عند النحويين، في حين أنَّ ابنَ هشام ذكر أنَّ ابنَ الناظم قال : «إن الفصل بها قليل» وهذا يفهم منه أن الفصل بها قليل في السماع، وهذا يخالف ما ورد من كلام العرب، وهو ما اعتبره ابن هشام وَهَم .

والنص الذي بين أيدينا من كلام ابن الناظم لا يجوز – بحال من الأحوال – حمله على ما ذكره ابن هشام؛ لأنَّه نصٌّ واضح وصريح لا لبس فيه أن القلة عند النحويين وليس في الاستعمال .

أما ما ذكره ابن هشام واعتبره وَهَم – أي غلط – من ابن الناظم على أبيه فلعله وقع له من نسخ الكتاب ما استنبط منه هذا الفهم ومن ثم نسب الوهم لابن الناظم، وهذا يؤيده ما ذكره صاحب التصريح[1] : «كأن الموضح وقع له النسخة التي فيها [2] : « وربما فصلت بـ «لو » فاعترض عليها، وإلا فالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم موافق لما ذهب إليه النحويون وموافق لما ذكره ابن هشام في أوضحه .

تعقيب :

سلامة ما ذهب إليه ابن الناظم من أنَّ الفصل بـ«لو» قل مَنْ ذكرها من النحويين ، وليس في الاستعمال . والله تعالى أعلى وأعلم ،،

---

(1) الشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ، له : التصريح بمضمون التوضيح، والأزهرية وشرحها، وشرح الآجرومية، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، وإعراب الألفية ينظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٣٨/١٠، والضوء اللامع ١٧١/٣، ونشأة النحو ص ٢٢٧ .

(2) التصريح ٢٣٤/١ .

المبحث الخامس

نائب الفاعل

نيابة المفعول الثالث عن الفاعل

يقول ابن الناظم [١] : « وإذا بُني فعل ما لم يُسمّ فاعله من متعد إلى ثلاثة مفاعيل ناب الأول منها عن الفاعل، نحو : أُرى زيدٌ أخاك مقيمًا، ولم يجز نيابة الثالث باتفاق، وفي نيابة الثاني الخلاف الذي في نيابة الثاني في باب «ظن» أه .

ذهب بعض النحويين إلى أنَّ ابنَ الناظم أخطأ عندما حكى الاتفاق على امتناع نيابة المفعول الثالث، وقالوا : الصواب أنَّ بعضهم أجازه إن لم يلبس »[٢] .

الدراسة والتحليل :-

إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول واحد فنيابة الأول جائزة اتفاقًا، واختلفوا في نيابة الثالث – كما وقع الخلاف في نيابة الثاني في باب «ظن». فذهب ابن هشام الخضراوي[٣] وابن أبي الربيع[١] وابن الناظم والأبدي[٢]،

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٣٦ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١٥٢/٢، والتصريح ٢٩٣/١، وحاشية الشيخ يس على التصريح ٢٩٣/١ .

(٣) محمد بن يحيى بن هشام بن عبد الله بن أحمد الأنصاري من أهل جزيرة الخضراء، إمام في العربية، له: الإفصاح بفوائد الإيضاح وغيره توفي ٦٤٦هـ . البلغة ص ٢١٦.

وابن عصفور [٣] إلى المنع، واحتج مَنْ منع إنابته مطلقًا في باب أعلم، بأن الأول مفعول صريح، والآخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولي أعطى، وبأنَّ السماعَ إنما جاء بإنابة المفعول الأول كقول الشاعر[٤] :

ونُبِّئتُ عبدَ الله بالجو أصبحت ∴ كرامًا مواليها لئيمًا صميمها[٥]

يقول ابن عصفور[١] : « وإن كان من باب «أعلمت» لم يجز إلا إقامة الأول خاصة، نحو : «أعلمتُ زيدًا عمرًا منطلقًا »، فتقول : «أُعلم زيدٌ

---

(١) عبيد الله بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسين ... بن الربيع، فقيه نحوي، أخذ عن الشلوبين له : شرح الإيضاح، وشرح الجمل وغير ذلك، توفي سنة ٦٨٨هـ . ينظر : البلغة ص ١٢٨، وبغية الوعاة ١٢٥/٢ .

(٢) علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبدي، أبو الحسن، لازم الشلوبين، وأبا الحسن الدياج فصار إمامًا في النحو واللغة، له : إملاء على كتاب سيبويه وعلى الإيضاح والجمل، مات سنة ٦٨٠هـ .
ينظر : بغية الوعاة ١٩٩/٢، والبلغة ص ١٥٩ .

(٣) شرح الجمل ٥٦٦/١ .

(٤) البيت من الطويل، نسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه . والشاهد قوله : (نُبئتُ) فعل مبني للمجهول ويقتضي ثلاثة مفاعيل ، الأول : التاء ، والثاني : عبد الله ، والثالث : جملة (أصبحت) . ينظر : الكتاب ٣٩/١، والتصريح ٣٨٨/١، ٤٣٤، والمقاصد النحوية ٢٥٣/٢، وبلا نسبة في : شرح أبيات سيبويه ٤٢٦/١، وشرح التسهيل ١٠١/٢، وأوضح المسالك ١٥٣/٢، وشرح الأشموني ١٨٦/١ .

(٥) ينظر : التصريح ٢٩٢/١، وشرح الأشموني ٧٠/٢ .

عمرًا منطلقًا »، ولا يجوز خلاف ذلك، وذلك أن الأول من باب «أعلمتُ» مفعول صريح والاثنان الباقيان ليسا كذلك، بل أصلهما المبتدأ والخبر، فلما اجتمع المفعول الصريح مع غيره لم يُقم إلا المفعول الصريح».

وأما القائلون بالجواز فمنهم الجزولي [٢]، والشلوبين[٣] ، وتلميذه ابن الحاج[٤] في الرد على المقرب ما لم يؤد ذلك كله إلى اللبس [٥] .

وكلام المصنف يفهم منه جواز إقامة المفعول الثالث إذا لم يُلبس ولم يكن جملة ولا شبهها ؛ لأنه قال [٦] : «ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا »، وغير الأول يندرج فيه ثاني «ظن» وثاني وثالث «أعلم» وهذا يعني يجوز إقامة الثاني والثالث في باب «أعلم» بشرط أمن اللبس،

---

(١) شرح الجمل ٥٦٦/١، ٥٦٧، وينظر : تمهيد القواعد ١٦٣٧/٤ .

(٢) عيسى بن عبد العزيز الجزولي النحوي من أهل مراكش لازم ابن بري وأخذ عنه النحو واللغة والأدب، له : القانون في النحو، توفي سنة ٦٠٧هـ . ينظر : البلغة ص ١٦٧، وبغية الوعاة ٢٣٦/٢ .

(٣) عمر بن محمد بن عمر أبو علي الشلوبين، إمام في العربية واللغة، أخذ الجلة عنه كتاب سيبويه، مات سنة خمس وأربعين وستمائة . البلغة ص ١٦٢، ١٦٣، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢ .

(٤) أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي يعرف بابن الحاج، قرأ على الشلوبين، مات سنة ٦٤٧هـ . ينظر : البلغة ص ٦٣، وبغية الوعاة ٣٥٩/١ .

(٥) ينظر : المقاصد الشافية ٥٩/٣ .

(٦) شرح التسهيل ١٢٩/٢ .

نحو : أُعلم زيدًا كبشُك سمينًا – بإقامة الثاني – وأُعلم زيدًا كبشَك سمينٌ – بإقامة الثالث[1].

قال الشاطبي[2] : « ألزم ابن الحاج مَنْ قال بإقامة الثاني في : ظننت أن يقول به في «أعلمتُ» ؛ إذ لا فرق بينهما إلا من جهة ما يعرض من اللبس مع الأول، وهو إلزام صحيح إذ لا فرق بينهما، فالثاني في «ظننتُ» هو الثالث في «أعلمتُ» فالقائل بالجواز في «ظننتُ» في الثاني قائل به في «أعلمتُ» فإن القائل بحكم في مسألة قائلٌ في نظيرتها، إذا لم يظهر فَرْق حسب ما تبين في أصول الفقه»[3].

وبناءً عليه نسب بعضهم الخطأ إلى ابن الناظم عندما حكى الاتفاق على المنع، والحقُّ المسألة فيها خلاف بين العلماء، ومنهم مَنْ انتصر لابن الناظم، قالوا [4] : «إنَّ ابنَ الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي

---

(1) ينظر : التذييل والتكميل ٦/٢٥٤، وتمهيد القواعد ٤/١٦٣٧ .

(2) هو : إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي أبو إسحاق، من أهل غرناطة، له : شرح الألفية سماه : المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، وغير ذلك، توفي سنة ٩٧٠هـ . ينظر : فهرس الفهارس ١/١٩١، والأعلام ١/٧٥، ونشأة النحو ص ٢٦٧ .

(3) المقاصد الشافية ٣/٦٠ .

(4) ينظر : التصريح ١/٢٩٣ .

وهي ثابتة كما نقله الموضح[1] ... عن الخضراوي[2] فلا ينسب حاكيها إلى غلط غاية ما في الباب أنَّ حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف » .

بينما ذكر بعضهم «أن حكاية ابن الناظم الاتفاق على منع إقامة الثاني تدل على عدم تثبته الذي أوقعه في الغلط وكونه مسبوقًا بما ذكر لا يرفع عنه وصمة الغلط [3] .

تعقيب :

يتضح من عرض المسألة أن ابن الناظم أخطأ في حكاية الاتفاق على منع إقامة المفعول الثالث لما يأتي :

١ - لو كان ما نقل من الاتفاق صحيحًا لم يسغ لأبيه ولا لغيره القول بخلافه مع معرفتهم بمذاهب الناس وفاقًا وخلافًا .

٢ - ذكر بعضُ المتأخرين جواز إقامة الثالث ، وأجري فيه الخلاف المذكور في الثاني من باب (ظن)، إذا لم يوقع في لبس .

والله تعالى أعلى وأعلم ،،

* * *

---

(١) ابن هشام صاحب أوضح المسالك ١٥٢/٢ .

(٢) ذكر ابن هشام الخضراوي الاتفاق على أنه لا يجوز في باب أعلم إقامة الثالث .
ينظر : التذييل والتكميل ٢٥٤/٦، وتمهيد القواعد ١٦٣٧/٤ .

(٣) حاشية الشيخ يس على التصريح ٢٩٣/١ .

المبحث السادس

المفعول فيه

اختلافهم في نحو : (دخلت البيت)

يقول ابن مالك [١] :

الظَّرفُ وَقتٌ أو مَكانٌ ضُمِّنَا ∴ « في » بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امكُث أزمنَا

يقول ابن الناظم [٢] : « قوله : « بِاطِّرَادٍ » احترز به من نحو : البيت، والدار، في قولهم: (دخلت البيت، وسكنت الدار) مما انتصب بالواقع فيه، وهو اسم مكان مختص، فإنه ينتصب نصب المفعول به على السعة في الكلام، لا نصب الظرف؛ لأنَّ الظرفَ غير المشتق من اسم الحدث[٣] يتعدى إليه كلُّ فعلٍ، والبيت والدار لا يتعدى إليهما كلُّ فعلٍ، فلا يقال : نمتُ الدار، ولا قرأتُ الدار، كما يقال : نمتُ أمامك، وقرأتُ عند زيد، فعلم أن النصب في «دخلتُ البيت، وسكنتُ الدار»، على التوسع وإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدي، وإذا كان ذلك كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد: « بِاطِّرَادٍ » ؛ لأنه يخرج بقولنا: « متضمن معنى «في»...» .

---

(١) الألفية ص ١٩ .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧٣ .

(٣) يرى النحويون أن ظروف الزمان شبيهة بالأحداث ، إذ هي مثلها في ارتباطها بالزمن ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً، أما ظروف المكان فبالذوات من الناس والأشياء أشبه . ينظر: شرح المفصل ٢٣١/١ ، وشرح الأشموني ٤٦٧/١ ، وحاشية الصبان ١١/٢، والتراكيب الإسنادية ص ٢١.

اعترض بعضُ النحويين [١] على ما ذكره ابن الناظم، من أن تعريف ابن مالك للمفعول فيه غير محتاج لقيد «الاطراد» حتى إن الصبان[٢] قال[٣] : « فرد البعض تبعًا لغيره على الشارح وجعله الحق، مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر [٤]».

الدراسة والتحليل :-

قبل أن نُبيِّن أنَّ التعريف محتاج إلى لفظ « اطِّرَادٍ » أو غير محتاج، لابد أن نعرف: على أي شيء نصب نحو قولهم : «دخلت البيت» ؟ والحق أنَّ المسألة فيها خلاف، المذاهب في ذلك ثلاثة :

الأول : مذهب أبي علي الفارسي[٥]، وابن مالك[١] أنها متعدية في الأصل بحرف الجر – وهو « في » إلا أنه حُذف حرف الجر اتساعًا، فانتصب على المفعول به .

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٦٥٨/٢، وشرح الأشموني ١٢٦/٢ .

(٢) محمد بن علي، أبو العرفان، ولد بالقاهرة ونشأ فقيرًا متواكلاً مستجديًا الخلق مع العفة، وحفظ القرآن والمتون واجتهد في طلب العلم، وحضر على أشياخ عصره، كالمدابغي والبليدي، له : حاشية على الأشموني، توفي سنة ١٢٠٦هـ .
ينظر : عجائب الآثار ١٣٧/٢، ونشأة النحو ص ٢٣٧، ٢٤٢ .

(٣) حاشية الصبان ١٢٧/٢ .

(٤) الصواب : بعضهم . والعبارة مضطربة وغير مستقيمة المعنى ، وإن كان يفهم منها أن ابن الناظم لم يتدبر المسألة فأخطأ .

(٥) الإيضاح العضدي ص ١٧٠ – ١٧١، والتعليقة على كتاب سيبويه ٦١/١ .

الثاني : مذهب الأخفش[٢] والمبرد[٣] أنه مما تعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر، كما تقول : نصحته ، و نصحت له ، كذلك تقول : دخلت البيت، ودخلت في البيت[٤] .

---

(١) شرح التسهيل ١٤٩/٢، وينظر : التذييل والتكميل ٢٥٣/٧ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٢٥١/٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٥٨/٢، وشرح الأشموني ٢٦/٢ .

(٣) المقتضب ٣٣٧/٤ – ٣٣٩ .

(٤) ضعّف ابن عصفور ما ذهب إليه الأخفش، وقال : « وهذا الذي ذهب إليه فاسد من غير جهة :

١ – أن مصدره على فعول نحو : «الدخول»، و«فعول» غالب في الأفعال غير المتعدية، نحو : الخروج، والعقود .

٢ – نظيره ونقيضه كذلك، فنظير: دخلت : عبرت، ونقيضه : خرجت، وكلاهما لازم غير متعد، فحكم عليه باللزوم . شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٨/١، ٣٠٩ .

في حين صحح ابن يعيش هذا المذهب، فقال : «وقال أبو العباس : هو من الأفعال التي تتعدى تارة بأنفسها، وتارة بحرف الجر، نحو : نصحت زيدًا، ونصحت لزيد .... فكذلك قلت : دخلت الدار، ودخلت فيها، وهو الصواب؛ لأنه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكانًا واحدًا كثر استعماله فيه، كما كان «ذهبت» مقصورة على الشام، فلما كان «دخلت» شائعًا في سائر الأمكنة، دلَّ على صحة مذهب أبي العباس » . شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٧/١، ٤٢٨ .

الثالث : أنه منصوب على الظرفية تشبيهًا للمكان المختص بالمكان غير المختص، ونسبه الشلوبين[1] إلى سيبويه[2] .

وبناء على ما تقدم فإن قيد «الاطراد» على المذهب الأول يحتاج إليه لما يأتي : لأن المطرد لا يختص بعامل دون عامل، ولا باستعمال دون استعمال، فلو كان نصب المكان المختص بـ «دخل» على الظرفية لم ينفرد به «دخل»، بل كان يقال : مكثت البيت، كما يقال : دخلت البيت، وكان يقال:

---

(1) عمر بن محمد بن عمر، أبو علي الشلوبين، إمام عصره بلا مدافع، صنّف : تعليقًا على كتاب سيبويه، والتوطئة، وشرحين على الجزولية، مات سنة خمس وأربعين وستمائة . ينظر : بغية الوعاة ٢/٢٢٤، ٢٢٥، والبلغة ص ١٦٢، ١٦٣ .

(2) الكتاب ١/١٥٩، وهناك خلاف في تفسير كلام سيبويه فبينما ذهب ابن مالك – رحمه الله – إلى أن كلام سيبويه يؤيد ما ذهب إليه وتعجب من فعل الشلوبين عندما نسب = = رأيه لسيبويه وقال : « وقد غفل عن الموضع الشلوبين فجعل أن نصب المكان المختص بـ(دخل) عند سيبويه على الظرفية، وهذا عجيب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها من بعض » . شرح التسهيل ٢/٢٠١، وينظر : المقاصد الشافية ٣/٢٨٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٦٥٨، وشرح الأشموني ٢/١٢٦ . في حين أنَّ أبا حيان انتصر للشلوبين، وقال : مذهب سيبويه والمحققين أنه منصوب على الظرف تشبيهًا للمكان المختص بالمكان غير المختص، وقال: « وقوله: «وهذا عجيب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها ببعض» ليس هذا بعجيب بل العجيب غفلة المصنف عن نص سيبويه: إن دخلت البيت مثل ذهبت الشام في الشذوذ » . التذييل والتكميل ٧/٢٥١ – ٢٥٥ .

زيد البيت، فينتصب بمقدر كما يفعل بما تحققت ظرفيته ؛ لأن كل ما ينتصب على الظرفية بعامل ظاهر يجوز وقوعه خبرًا، فينصب بعامل مقدر[١] . كما تقول صَحِبْتُك يوم الجمعة، وأكرمتك يوم الجمعة، وجلست يوم الجمعة، وأضربُ زيدًا يوم الجمعة، وقدوم زيد يوم الجمعة، فيجري في الكلام كله، وكذلك: قعدت خلفك، وقمت خلفك، وزيد خلفك ... ونحو ذلك، فلا يقتصر به على موضع دون آخر، أما نحو : «دخلت البيت وسكنت الدار» فلا تطرد نصبه مع سائر الأفعال، فلا يقال: نمت البيت، ولا قرأت الدار، فانتصاب مثل هذا على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض[٢].

وعلى الرأيين الأخيرين لا يحتاج إلى قيد «باطراد» بل لا يصح على رأي الشلوبين لأنه داخل في الظرف حقيقة ، غاية الأمر أنه من المبهم تنزيلاً، وإنما لم يحتج إليه على رأي الأخفش لخروج نحو : دخلت البيت، بقولنا ضمن معنى «في» [٣] .

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية ٢٨٦/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٥٨/٢، وشرح الأشموني ١٢٦/٢ .

(٢) ينظر : المراجع السابقة .

(٣) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني ١٢٦/٢ .

تعقيب :

بعد عرض المسألة، وتوضيح رأي العلماء فيها، كان يجب على ابن الناظم أن لا يترك الحكمَ على اطلاقه، وإنما يفصل ويبين ما يحتاج وما لا يحتاج، وعلى كلٍ لكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة .

والله تعالى أعلى وأعلم ،،

* * *

المبحث السابع

الحـــــال

ملازمة الحال لصاحبها

يقول ابن الناظم [١] : « وقد تكون وصفًا ثابتًا، وقد تكون جامدة، فتكون وصفًا ثابتًا، إذا كانت مؤكدة نحو قوله تعالى [٢] : ﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾، وزيد أبوك عطوفًا، أو كان عاملها دالاً على تجدد صاحبها كقولهم : «خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها » ومنه قوله تعالى[٣]: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾، وقوله تعالى[٤] : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾.

يقول ابن هشام معترضًا على ابن الناظم : « ووهمَّ ابنُ الناظم فمثل بـ (مفصلاً) في الآية للحال التي تجدد صاحبها »[٥]، وقال في المغني[٦] : « قال بدر الدين بن مالك ومنه[٧] : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾[٨]،

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٣١٢ .

(٢) سورة فاطر / ٣١ .

(٣) سورة النساء / ٣٨ .

(٤) سورة الأنعام /١١٤ .

(٥) أوضح المسالك ٢٩٧/٢، وينظر : التصريح ١ / ٣٦٨.

(٦) مغني اللبيب ص ٤٤٣ .

(٧) أي من الحال التي دلّ عاملها على تجدد صاحبها .

مُفَصَّلًا ﴾[1]، وهذا سهو منه؛ لأنَّ الكتابَ قديمٌ » .

الدراسة والتحليل :-

من أوصاف الحال أن تكون منتقلة، مشتقة، وهذان الوصفان غالبان لا لزمان[2]، ومعنى الانتقال أن لا تكون ملازمة للمتصف بها، نحو : جاء زيدٌ راكبًا ، فـ «راكبًا» وصف منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجيء ماشيًا، يقول ابن مالك[3] :

وَكونُهُ مُنتَقِلاً مُشتَقاً ∴ يَغلِبُ لِكِنَ لَيسَ مُستَحِقًّا [4]

وقد تجيء الحال غير منتقلة، أي وصفًا لازمًا، ومن ورودها دالة على غير معنى منتقل قوله تعالى [5] : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾ كلمة «مفصلاً» حال[6]، لازمة لصاحبها

---

(1) سورة الأنعام / ١١٤ .

(2) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٤٤/٢ .

(3) الألفية صـ ٢٠ .

(4) وإنما كان الحال جديرًا بوروده مشتقًا وغير مشتق ومنتقلاً وغير منتقل ؛ لأنه خبر في في المعنى، والخبر لا حجر فيه بل يرد مشتقًا وجامدًا، ومنتقلاً ولازمًا فكان الحال كذلك، وكثيرًا ما يسميه سيبويه خبرًا، وقد يسميه مفعولاً وصفة .
ينظر : تمهيد القواعد ٢٢٤٦/٥ .

(5) سورة الأنعام /١١٤ .

(6) وجوز أبو حيان «بأن يكون «مفصلاً» انتصب نعتًا لمصدر محذوف، أي : إنزالاً مفصلاً» . التذييل والتكميل ١٠/٩ .

«الكتاب»[1]،ولكن العلماء اختلفوا في العامل«أنزل»هل يدل على تجدد صاحب الحال أو لا ؟

ذهب ابنُ الناظم إلى أنَّ الحالَ «مفصلاً» عاملها «أنزل» يدل على تجدد صاحبها، بينما ذهب ابنُ هشام إلى أن الحال «مفصلاً» من النوع الذي لا ضابط له، بل هو موقوف على السماع، ومن ثمّ اعترض على ابن الناظم، وحجته أنَّ القرآنَ قديمٌ فلا يوصف بالنزول، وهذه مسألة تخص أصول الفقه، وذلك لأنَّ ابنَ هشام كان شافعيًا ثم تحنبل[2] ولكن هناك إجابات على اعتراض ابن هشام :

١ – أن المقصود بـ «الكتاب» : المكتوب، وهي الألفاظ الحادثة بقرينة (أنزل) وليس المراد الصفة القائمة بالمولى (سبحانه) فلا اعتراض؛ لأن الألفاظ المنزلة ما فيها من الأحكام مبين [3] .

٢ – أن «أنزل» الذي هو عامل في الحال «مفصلاً» يدل على تجدد مفعوله صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه، وعلى صرف هذه الدلالة على ظاهرها على أن الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه، والمتصف بالنزول هو الثاني لا الأول[4] .

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٥٣٤/١، والدر المصون ١٢٣/٥ .

(٢) جاء في الدرر الكامنة : وتفقه للشافعي ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي . ٩٣/٣ .

(٣) ينظر : حاشية الدسوقي ١١٣/٢ .

(٤) ينظر : حاشية الشمني على المغني ١٦٦/٢ .

٣ – الكتاب قديم والإنزال حادث، أي محدث النزول لا الوجود، وقيل : إن القديم الصفة القائمة بالذات العلية لا المنزل[١] .

تعقيب :

بناءً على ما تقدم يجوز إعراب «مفصلاً » حال، وأن يدل عاملها «أنزل» على تجدد صاحبها «الكتاب» ، ولا اعتراض على ما ذهب إليه ابن الناظم. والله تعالى أعلى وأعلم ،،

* * *

(١) ينظر : المرجعان السابقان .

المبحث الثامن

الإضافـــــة

الإضافة إلى الضمير (لبّيك)

يقول ابن الناظم [١] : « .... يونس ذهب إلى أن «لبّيك» وأخواته» أسماء مفردة، وأنه في الأصل «لبّى» على وزن «فَعْلى» فقلبت ألفه ياء لإضافته إلى المضمر، تشبيهًا لها بألف «إلى، وعلى، ولدى» .

ذهب بعض النحويين إلى أن ابن الناظم أخطأ عندما جعل الخلاف بين سيبويه ويونس في «لبيك وأخواته»، قال ابن هشام[٢] : « وقول ابن الناظم إن خلاف يونس في «لبيك وأخواته» وَهَمٌ» .

الدراسة والتحليل :-

«لبَّيك» مأخوذ من قولهم : ألبَّ بالمكان إذا أقام به، وألبّ على كذا إذا أقام عليه، ولم يُفارقه، يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه : قد ألبَّ فلان على كذا وكذا، وألب فلان على الأمر إذا لزمه، ودام عليه، فمعناه : مداومة على إجابتك، فإذا قال العبد لربه : «لبَّيك» فمعناه : ملازمة لطاعتك ومحافظة على أمرك [٣] .

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٩٠ .

(٢) أوضح المسالك ١٢٤/٣، وينظر : التصريح ٣٨/٢، والأشموني ٢٥٣/٢، وحاشية الشيخ يس ٣٨/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٥٣/١، والمقتضب ٢٢٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩١/١، واللسان ٧٣١/١، وتاج العروس ١٨٤/٤ .

و«لبَّيك» لـه أخـوات منهـا : سـعديك[١]، وحنانيـك[٢]، ودواليـك[٣]، وهذاذيك[٤] .... إلخ .

و «لبَّيـك » وأخواتـه ممـا يلـزم الإضـافة لفظًـا، وتخـتص بضـمير المخاطب وهي مصادر مثناه لفظًا، ومعناها التكرار، فـ «لبيك» بمعنى : إقامة على إجابتك بعد إقامة .

و«سـعديك» بمعنـى : إسـعادًا لـك بعـد إسـعادٍ، ولا تسـتعمل إلا بعـد «لبيك» .... [٥] وهكذا .

والناصب لهذه المصادر واجب الإضمار، ويقدر في غير «لبيك» من لفظه، فـ «لبيك» عامله من معناه، والتقدير في «لبيك» : أجبت إجابتك[٦].

---

(١) يقال : قد أسعد فلانٌ فلانًا على أمره وساعده، فالإلباب والمساعدة دنو ومتابعة . ينظر: اللسان ٢١٤/٣، وتاج العروس ١٩٣/٨ .

(٢) معنى «حنانيك» تحننًا بعد تحنن، أي : كلما كنت في رحمة وخير، فلا تقطعن ذلك، وليكن موصولاً بآخر من رحمتك . اللسان ١٢٩/١٣، وتاج العروس ٤٦١/٣٤ .

(٣) مأخوذ من المداولة وهي المناوبة، فـ«دواليك» تثنية «دوال» كما أن «حواليك تثنية «حولك» . اللسان ٢٥٢/١١، وتاج العروس ٥٠٧/٢٨، ٥٠٨ .

(٤) هذاذيك : مأخوذ من هذَّ يُهذُّ إذا أسرع في القراءة والضرب . تاج العروس ٤٩٩/٩

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ٩٣١/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٠٠/٢ ، وأوضح المسالك ١١٦/٣،.

(٦) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٨٠٠/٢، والهمع ١٠٨/٢ .

وهذا رأى سيبويه أنها مصادر مثناة، يقول سيبويه[١] : «وأما قولك: «لبيك وسعديك» فانتصب هذا كما انتصب «سبحان»، وهو أيضًا بمنزلة قولك : إذا أخبرت : سمعًا وطاعةً، إلا أن «لبيك» لا يتصرف» .

ويقول في موضع آخر : « أنه أراد بقوله[٢] : «لبيك وسعديك» : إجابة بعد إجابة، كأنه قال : كلما أجبتك في أمرٍ فأنا في الأمر الآخر مجيب، وكأن هذه التثنية أشد توكيدًا ».

بينما ذهب يونس إلى أن «لبيك» اسم مفرد مقصور وأنه في الأصل «لبى» على وزن «فَعْلى » فقلبت ألفه ياء في الإضافة كانقلاب ألف «لدى» و «إلى » و «على »[٣] .

يقول سيبويه[٤] : « وزعم يونس أن «لبيك» اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك : «عليك»، والصواب أن «لبيك» مثنى وحذفت النون منه للإضافة لما يأتي :

١ – لو كان مفردًا جاريًا مجرى «لدى، وإلى، وعلى » لم تنقلب ألفه إلا مع المضمر كما لا تنقلب ألف «لدى، وعلى » إلا معه .

٢ – وجود ياء «لبيك» مع الظاهر دليل على مخالفتها «ياء» «لديك، وإليك، وعليك ».

---

(١) الكتاب ٣٤٩/١، وينظر : المقتضب ٢٢٥/٣ .

(٢) الكتاب ٣٥٠/١، وينظر : المقتضب ٢٢٥/٣ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٩٣١/٢، وشرح الأشموني ٢٥٣/٣ .

(٤) الكتاب ٣٥١/١ .

قال الشاعر [1] :

... . ∴ فلبّى فلبّى يدي مِسْور

والخطأ الذي وقع فيه ابن الناظم أنه جعل الخلاف بين سيبويه، وبين يونس في «لبيك» وأخواته، والصواب أن الخلاف في «لبيك » فحسب .

يقول صاحب التصريح[2] : « وقول ابن الناظم في شرح النظم إن خلاف يونس جار في «لبيك» وأخواته وهم – بفتح الهاء – أي غلط، وإنما هو خاص بـ«لبيك» وذلك لما يأتي :

أولاً : نَصُّ سيبويه يؤكد أن الخلاف في «لبيك» فحسب حيث يقول[3] :

«وزعم يونس أن «لبيك» اسم واحد ... » وهذا يدل على أن الخلاف في «لبيك» .

ثانيًا : لا يمكنه دعوى حذف الألف في أخواته للنطق بها مجردة .

---

(1) عجز بيت وصدره :

دعوت لما نابني مِسْورا ∴ ... .

من المتقارب، من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، وبعضهم ينسبه لأعرابي من بني أسد . ينظر : الكتاب ٣٥٢/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٥١/١، وشرح الكافية الشافية ٩٣٢/٢، وشرح التسهيل ١٨٦/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٠١/٢، وأوضح المسالك ١٢٤/٣، وشرح الأشموني ١٤٢/٢ .

(2) التصريح ٣٨/٢ .

(3) الكتاب ٣٥١/١ .

تعقيب :

يتضح مما سبق أن «لبيك »اسم مثنى وليس مفردًا، وأن الخلاف بين سيبويه ويونس إنما في «لبيك» فحسب، وأن ابن الناظم جانبه الصواب عندما جعل الخلاف في «لبيك» وأخواته .

والله تعالى أعلى وأعلم ،،

* * *

المبحث التاسع

إعمال اسم الفاعل المقرون بـ » أل «

قال ابن الناظم عند شرحه لقول المصنف [1]:

وَإن يَكُن صِلَةَ «أل» فَفِى المُضِى ∴ وَغَيرِهِ إعمَالُهُ قَدِ ارتُضِى

قال : « لما فرغ من ذكر إعمال اسم الفاعل مجردًا شرع في ذكر إعماله مع الألف واللام، فبين أنَّه إذا كان صلة الألف واللام قبل العمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال باتفاق ..... ثم قال : « واعلم أن إعمال اسم الفاعل مع الألف واللام : ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلاً جائز، مرضي عند جميع النحويين »[2].

الدراسة والتحليل:-

اسم الفاعل إما أن يكون مقرونًا بـ «أل» أو مجردًا عنها، فإن كان مجردًا عمِل عمَل فعله إن كان مستقبلاً أو حالاً، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا الآن أو غدًا، واعتمد على شيء قبله، كأن يقع بعد الاستفهام نحو : أضاربٌ زيدًا عمرًا، أو النفي، نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا، أو غير ذلك كما ذكر ابن مالك في قوله [3]:

كَفِعلِهِ اسمُ فَاعِلٍ فِى العَمَل ∴ إن كَانَ عَن مُضِيِّهِ بمَعزِلِ

---

(1) ألفية ابن مالك ص ٢٤ – مكتبة الآداب .

(2) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، ص ٤٢٥ ، ٤٢٦.

(3) ألفية ابن مالك ص ٢٣ ، وينظر : شرح ابن عقيل ١٠٦/٣، ١٠٧.

وَوَلِـيَ اسـتِفهاماً أو حَـرفَ نِـدَا ∴ أو نَفيـاً أو جـا صِـفَةً أو مُسـنَدَا

أما إذا كان اسم الفاعل مقرونًا بـ «أل » فلم يحتج في إعماله إلى اشتراط ما تقدم، بل يعمل عمل فعله مطلقًا ماضيًا ومستقبلاً وحالاً، فتقول: أعجبني الضاربُ زيدًا الآن أو غدًا أو أمس، فإن قيل: لم عمل اسمُ الفاعل – والحالة هذه – مع أنه لا يشبه الفعل المضارع؟.

قيل: السبب في ذلك أنه وقع موقعًا يجب فيه تأوُّلُه بالفعل، كما يجب تُؤَوَّل الألف واللام بـ «الذي» وفروعه ، فكأنَّ اسمَ الفاعل إذ ذاك عاملٌ بالنيابة لا بالشَّبه ، فعمل اسم الفاعل بالنيابة ، فنابت « أل» عن « الذي» وفروعه ، وناب اسم الفاعل عن الفعل الماضي، فقام تأوُّل «أل» بـ«الذي» مقام ما فاته بالشبه اللفظي، كما قام لزوم التأنيث بالألف، وعدم النظير في الجمع مقام سبب ثانٍ في منع الصرف؛ وصار وقوعه صلة لـ«أل» مصححًا لعمله بعد أن لم يكن عاملاً[1] ، قال الشاعر في إعماله ماضيًا[2]:

القاتِلينَ المَلِكَ الحُلاحِلا ∴ خَيرَ مَعَدٍّ حَسَباً وَنائِلا

([1]) ينظر : التذييل والتكميل ٣٣٤/١٠، والمقاصد الشافية ٢٧٤/٤ .

([2]) رجز – لامرئ القيس ديوانه ص ١٥٠ دار صادر – وشرح شذور الذهب ص ٣٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٣/١، وخزانة الأدب ٣٣٣/١، همع الهوامع ٥٥/٣، والدرر ٣١٦/٢ ، وبلا نسبة في والتذيل والتكميل ٣٣٥/١٠ ، مغني اللبيب ١٤٤/١.

الحلاحل : السيد في عشيرته.

فأعمل «القاتلين» مع كونه بمعنى الماضي؛ لأنه يريد بالملك الحلاحل : أباه وفيه دليل أيضًا على إعماله مجموعًا[١].

هذا هو المشهور من قول النحويين، وذهب جماعة من النحويين – منهم الرماني[٢] – إلى أنَّ اسمَ الفاعل إذا وقع صلة لـ «أل» لا يعمل إلا ماضيًا، ولا يعمل حالاً ولا مستقبلاً، وحملهم على ذلك أن سيبويه – رحمه الله تعالى – حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بـ «أل» لم يقدره إلا بالذي « فَعَل» فقال [٣] : «هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعاً، ومما لا يكون فيه إلا الرفع قوله : أعبد الله أنت الضاربه؛ لأنك تريد معنى أنت الذي ضَرَبه» . وقال بعد هذا الباب بأبواب يسيرة[٤]: «هذا باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فَعَل في المعنى، وما يعمل فيه وذلك قولك : هذا الضارب زيدًا، فصار بمعنى الذي ضرب زيدًا وعمل فيه عمله» ولم يتعرض للذي بمعنى المضارع .

وسيبويه أراد أن يبين أنه إذا دخل عليه «أل» عمل بمعنى الماضي؛ لأنه كان قبل دخولها لا يعمل وهو ماضٍ، وأما إذا كان بمعنى المضارع فأنه

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب ص ٣٨٦، وشرح ابن عقيل ١١٦/٣ .

(٢) هو : علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الروماني من طبقة الفارسي والسيرافي، كان معتزليًا، أخذ عن الزجاج، وابن السراج، وابن دريد، له : شرح أصول ابن السراج وسيبويه ومختصر الجرمي وغيرها، مات سنة ٣٨٤هـ .
ينظر : بغية الوعاة ١٨٠/٢، ١٨١، والبلغة صـ ١٥٤ .

(٣) الكتاب ١٣٠/١ .

(٤) المرجع السابق ١٨١/١.

لا يحتاج إلى ذكره؛ لأنه كان قد صحّ له العمل قبل «أل» فإذا اقترنت به «أل» كان أحق بالعمل وأولى؛ لأنها إذا كانت مصححة لعمل ما كان لا يعمل فأحرى أن يكون أولى بالعمل ما دخلت عليه مما كان عاملاً دونها[1] ، وقد ورد السماع بذلك في القرآن الكريم وغيره، فمن إعماله في القرآن الكريم قوله تعالى[2]: ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ ، ومن إعماله في غير القرآن قول عمرو بن كلثوم[3] :

وَإنّا الشارِبونَ الماءَ صَفواً ∴ وَيَشرَبُ غَيرُنا كَدراً وَطينا

وقول الآخر[4]:

إذا كنت مَعْنيًا بجودٍ وسؤود ∴ فلا تك إلا المُجمل القولَ والفعلا

وذهب الأخفش إلى أن النصب بعد مصحوب «أل» على التشبيه بالمفعول به[1].

---

(1) ينظر : شرح التسهيل ٧٦/٣ ، والتذييل والتكميل ٣٣٥/١٠، والمقاصد الشافية ٢٧٤/٤، وتمهيد القواعد ٢٧٢٤/٦ ، وشفاء العليل ٦٢٧/٢.

(2) سورة الأحزاب الآية (٣٥) .

(3) من الوافر ، لعمرو بن كلثوم. ينظر : شرح المعلقات السبع ص ٩١ ، ٩٢، وشرح التسهيل ٨٣/٣، وتمهيد القواعد ٢٧٢٥/٦ ، والمقاصد الشافية ٢٧٦/٤ .

(4) البيت من الطويل، مجهول القائل . ينظر : شرح التسهيل ٨٣/٣، وتمهيد القواعد ٢٧٢٦/٦، والتذييل والتكميل ٣٣٧/١٠، وشفاء العليل ٦٢٧/٢ .

وقال قوم: النصب بفعل محذوف بعدما قرن بـ «أل» من اسم فاعل، أو مصدر وتبين من ذكر هذا الخلاف في إعمال اسم الفاعل المقرون بـ «أل» أنَّ ابن الناظم جانبه الصواب في عدم ذكره الخلاف أو الإشارة إلى الخلاف المذكور حيث قال : «وإعمال اسم الفاعل مع الألف واللام: ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلاً جائز، مرضي عند جميع النحويين» .

تعقيب :

اتضح بعد دراسة المسألة أنَّ في المسألة خلافًا بين النحويين، وأنَّ ابنَ الناظم لم يذكر أو يشر إلى هذا الخلاف في المسألة وبالتالي قد جانبه الصواب.

ولذا يقول أبو حيان : « وتبين بذكر هذا الخلاف في إعمال اسم الفاعل وفيه «أل» عدم إطلاع بدر الدين ابن المصنف، فإنه ذكر في شرحه أرجوزة أبيه ما نصَه : « وإعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضيًا.... إلخ»[٢].

ولعل الذي دفع ابنَ الناظم في عدم ذكره الخلاف في هذه المسألة أمران :

الأول : أن المذاهب الثلاثة الأخر فيها تكلف، والتكلف لا حاجة إليه، وأنه اعتمد على المشهور : أنه يعمل مطلقًا لوقوعه موقعًا يجب تأويله

---

(١) واختلف في تفسيره فقيل : إن قصد بـ «أل» العهد فالنصب على التشبيه بالمفعول به، وإن قصد معنى «الذي» فالنصب باسم الفاعل . ينظر : شرح التسهيل ٨٣/٣ ، والمقاصد الشافية ٢٧٦/٤، وتمهيد القواعد ٢٧٢٦/٦.

(٢) التذييل والتكميل ٣٣٧/١٠.

بالفعل وهو رأي الجمهور .

الثاني : أن والده – ابن مالك – ذكر في شرح الكافية في أكثر من موضع : « بلا خلاف فتبعه ولده – ابن الناظم – لكنه حكى الخلاف في شرح التسهيل[1] ، فقال : «والخلاف إنما هو في المجرد من الألف واللام ، وأما الملتبس بهما فلا خلاف في إعماله»[2]، وقال في موضع آخر : «قد تقدم أن المسبوق بالألف واللام من أسماء الفاعلين وما جرى مجراهما يعمل مطلقًا بإجماع»[3] .

(1) شرح التسهيل ٣/٧٦ وما بعدها.

(2) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٩.

(3) المرجع السابق ٢/١٠٤٣ .

المبحث العاشر

الصفة المشبهة

معمول الصفة المشبهة

يقول ابن الناظم [1] : «... وأما غيره كالجار والمجرور، فإن الصفة تعمل فيه متقدمًا عنها ومتأخرًا، وسببيًا وغير سببي، تقول : زيد بك فرح، كما تقول : فرح بك » .

اعترض ابنُ هشام [2] على قول ابن الناظم : «إن جواز نحو: « زيد بك فرح» مبطل لعموم قوله [3] : «إن المعمول لا يكون إلا سببيًا مؤخرًا » .

الدراسة والتحليل :-

يَثْبُتُ للصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي، وهو : الرفع، والنصب، نحو : زيد حسنٌ الوجه، ففي «حسن » ضمير مرفوع هو الفاعل، و«الوجه» منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن «حسنًا » شبيه بـ«ضارب» فعمل عمله ولابد من اعتمادها كما أن اسم الفاعل لابد من اعتماده .

---

(1) شرح ابن الناظم ص ٤٤٦ .

(2) أوضح المسالك ٣/٢٤٩ .

(3) إشارة إلى قول الناظم :

وَسَبقُ ما تَعمَلُ فِيهِ مُجتَنَب ∴ وَكونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَب

الألفية ص ٢٧ .

ولكن لما كانت الصفة المشبهة فرعًا في العمل عن اسم الفاعل قصُرت عنه، فلم يجز تقديم معمولها عليها، كما جاز في اسم الفاعل؛ فلا تقول : « زيدٌ الوجه حسنٌ »[1]، ولا تعمل في أجنبي ؛ فلا تقول : زيدٌ حسَنٌ عمرًا، أما اسم الفاعل فيعمل في السببي، والأجنبي، نحو : زيدٌ ضاربٌ غلامَه، وضاربٌ عمرًا[2]، وفيما سبق يقول ابن مالك[3] :

وَعمَلُ اسمِ فَاعِلِ المُعَدَّى ∴ لَها عَلى الحَدِّ الَّذِى قَد حُدَّا

وَسَبقُ ما تَعمَلُ فِيهِ مُجتَنَب ∴ وَكونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَب

يعني أنه يجب أن يكون معمول الصفة ذا سببية منها، وهو قول سيبويه[4]: « وإنما تعمل فيما كان من سببها»، ومعنى السببية : أن يكون المعمول مضافًا إلى ضمير صاحب الصفة لفظًا أو معنى، فاللفظ نحو : مررت برجلٍ حسنٍ وجهه، والمعنى : نحو : مررت برجل حسن الوجه، أي : منه[5] .

أما المثال الذي ذكره ابن الناظم : «زيد بك فرح» فـ«بك» جار ومجرور معمول «فرح» وهي صفة مشبهة، وأنه غير سببي ؛ لأنه ليس

---

(1) المراد بالسببي : المتلبس بضمير صاحب الصفة: لفظًا، نحو : زيدٌ حسنٌ وجهه، أو معنى، نحو : حسن الوجه . أي : منه .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل ١٤٢/٣، ١٤٣، والمقاصد الشافية ٤٠٤/٤، وشرح الأشموني ٥/٣، والتصريح ٨٣/٢ .

(3) الألفية ص ٢٧ .

(4) الكتاب ١٩٤/١ .

(5) ينظر : المقاصد الشافية ٤٠٤/٤، وشرح الأشموني ٥/٣ .

اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير يعود إلى الموصوف – وهو زيد – وقد تقدم على الصفة كما هو ظاهر . وهذان الشرطان في معمول الصفة المشبهة – كونه سببيًا، وكونه لا يجوز أن يتقدم عليها، هل هما جاريان على كل معمول؟ أو هما خاصان بمعمول معين؟ هنا وقع الخلاف بين العلماء .

ذهب ابن الناظم إلى أن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً، وأنه لا يجوز أن يتقدم عليها جار على عمومه – مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا – وأنَّ كلَّ معمول يجب فيه هذان الأمران، ولهذا اعترض ابن هشام وغيره على ابن الناظم، وأن قول الناظم : « وكونه ذا سببية وجب» ليس جاريًا على عمومه، بل المراد معمول خاص، وهو المعمول الذي تعمل فيه الصفة المشبهة بسبب مشابهتها لاسم الفاعل الذي يعمل بالحمل على الفعل المضارع، وهو الفاعل والمفعول[1] ،– فأما غير ذلك من المعمولات –

---

(1) ذهب ابن أبي الربيع إلى أن عمل الصفة الرفع والنصب معًا إنما هو على التشبيه، بينما ذهب سيبويه، وتبعه ابن عصفور وابن خروف وابن مالك إلى أن عمل الصفة المشبهة النصب .

ينظر : الكتاب ١٩٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٨/١، والبسيط ١٠٧٥/٢، والمقاصد الشافية ٤٠٦/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٤ .

يقول صاحب المقاصد في قوله :

وانصب بذي الأعمال تلوًا واخفض * ..... إلى آخره

فإن كان كذلك، وهو هنا يتكلم في العمل الشبيه بذلك فلابد أن يكون النصب خاصة دون الرفع، وهذا الوجه أرجح في تفسير كلامه . المقاصد الشافية ٤٠٧/٤ .

كالظرف والجار والمجرور، وهو – بك – في المثال، تعمل فيه لما فيها من معنى الفعل؛ لأن الظرف ... مما يكتفي برائحة الفعل، وكذلك الحال نحو : زيد حسن وجهُهُ طلعةً، والتمييز نحو : حسن وجهاً، ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها الفعل القاصر والمتعدي [1].

تعقيب :

يتضح مما سبق أنَّ هناك خلافًا في فهم قول ابن مالك:

وَسَبقُ ما تَعمَلُ فِيهِ مُجتَنَب ∴ وَكونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَب

بين العموم والخصوص، ابن الناظم فهم على العموم، بينما فهم جمهور العلماء على الخصوص، والقياس يرجح ما ذهب إليه الجمهور لما يأتي:

١ – المراد بالمعمول، ما عملها فيه بحق الشّبه، أي : سبب مشابهتها لاسم الفاعل، وهو المنصوب على التشبيه بالمفعول به.

٢ – أن «ما» لما عملت في لغة الحجاز بالشبه بـ «ليس» فلم تعمل في الخبر مقدمًا على الاسم، فكذلك هنا، فالفروع لا تصل إلى درجة الأصول ؛ لأن الفرع لا يقوى قوة الأصل .

والله تعالى أعلى وأعلم ،،

* * *

(١) ينظر : التصريح ٢/٨٣ .

المبحث الحادي عشر

اسمية نعم وبئس

يقول ابن الناظم[١] : « ذهب الفراءُ وأكثرُ الكوفيين[٢] إلى أنَّهما اسمان، واحتجوا بدخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم وقد بشر ببنت : «والله ما هي بنعم الولد : نصرها بكاء ، وبرها سرقة»[٣] ، وقول الآخر : «نعم السَّير على بئس العَيْر» [٤] ، وقول الراجز :

صَبَّحَك الله بِخَيرٍ باكرٍ ∴ بِنعْمَ طَيرٍ، وشَبابٍ فاخر »[٥].أهـ

ردَّ الشيخ الطنطاوي رواية البيت، وقال[١] : « وقد وردتْ فيه بعضُ شواهد محرفة نقلها عنه مَنْ بعده [٢]، ومن ذلك على سبيل المثال استشهاده في أول باب «نعم وبئس» للكوفيين على اسميتهما بقول الراجز:

---

(١) شرح ابن الناظم صـ ٣٣٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١ ، والإنصاف ٩٢/١.

(٣) ينسب إلى رجل من بني عُقيل ، وقد وُلدت له بنت، فقيل له : نعم الولد فقال : «والله ما هي بنعم الولد .... إلخ » . ينظر : أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، والتذييل والتكميل ٧٠/١٠.

(٤) ينظر : المرجعان السابقان .

(٥) رجز ، مجهول القائل . ينظر : شرح الكافية الشافية ١١٠٣/٢، وشرح التسهيل ٥/٣، وشرح الجمل ٦٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٣٣ ، والتذييل والتكميل ٧٠/١٠، وتمهيد القواعد ٢٥٢٥/٥ ، وشرح الأشموني ٢٦/٣ ، والمقاصد النحوية ١٥٠٣/٤ ، وباكر: سريع عاجل .

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيرٍ باكرِ ∴ بِنِعْمَ طَيرٍ، وشَبَابٍ فاخر

وصحة الشطر الثاني : « بنُعْم عينٍ ... الخ » كما في لسان العرب، وشرح القاموس وعلى هذا ضاع الاستشهاد بالبيت ».أهـ

الدراسة والتحليل :-

ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ (نعم وبئس) فعلان ؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما ، نحو : (نعمتْ المرأةُ هندُ ، وبئستْ المرأةُ دعدُ) . وذهب جماعة من الكوفيين ، وفي مقدمتهم الفراء ، إلى أنَّهما اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما كما في قول بعضهم : (نعم السير على بئس العَيْر) ، وقول الآخر : (والله ما هي بنعم الولد ؛ نصرها بكاء وبرها سرقة) [٣]. وما ذهب إليه الكوفيون ردَّه الجمهور ؛ لأنَّ الحكاية فيما استدلوا به مقدَّرة وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته قال الراجز [٤]:

والله ما ليلي بنامَ صاحبه ∴ ولا مخالط الليان جانبه

---

(١) نشأة النحو ص ٣١٢ .

(٢) يقصد الشيخ : شرح ابن الناظم .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٩٠٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٠/٣ .

(٤) رجز مجهول القائل ، ينظر : الإنصاف ١١٢/١، وأسرار العربية ٩٩، ١٠٠، والخصائص ٢ / ٣٦٦، وشرح عمدة الحافظ صـ ٥٤٩، وشرح المفصل ٣/ ٦٢، وشرح قطر الندى صـ ٢٩، وشرح الأشموني ٢/ ٢٧٦، والهمع ٢/ ١٢٠، وخزانة الأدب ٩ / ٣٨٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٨٠.

والتقدير : والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه ، وكذلك التقدير في قول بعض العرب : (نعم السير على عَيْر مقول فيه بئس العَيْر) ، وكذلك التقدير في قول الآخر : (والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة) [١]. وكذلك التقدير في البيت محل النقاش ، على الحكاية وجعل كلمة (نعم) اسماً . والمعنى : صبحك بكلمة نعم منسوبة إلى الطائر الميمون. فهي في الأصل(نِعِم) التي هي فعل فسمِّى بها وحكيت؛ ولذلك فتحت الميم منها مع دخول حرف الجر . ونظير ذلك : (قيل وقال) فإن العرب لما جعلتهما اسمين للقول فحكى فيهما لفظ أصلهما – وهو الفعل – وعرضت الاسمية فيهما كما عرضت في « لا » في قول الشاعر[٢] :

بُثَيْنَ الْزَمِي «لَا» إِنَّ «لَا» إِنْ لَزِمْتِهِ ∴ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونِ

فأوقع «الزمي» على «لا» ثم أجراها مجرى الاسم ، فعاملها معاملة الأسماء، وأدخل عليها «إن» ولا يلزم من ذلك أن يحكم بالاسمية إذا لم يستعمل هذا الاستعمال[٣] : صبّحك بكلمة «نعم» منسوبة إلى الطائر الميمون[٤]. وبهذا لا حجة فيما ذهب إليه الكوفيون في اسمية «نعم» .

---

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ١١٢، ١١٣.

(٢) من بحر الطويل لجميل بثينة في ديوانه ص ٤٤ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/٥، والتذييل والتكميل ١٠/٧٠، وتمهيد القواعد ٥/٢٥٢٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١/٩٢ ، وشرح التسهيل ٣/٥ ، ٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٣ ، وتمهيد القواعد ٥/٢٥٢٥ .

(٤) ينظر : المقاصد النحوية ٤/١٥٠٣ ، ١٥٠٤ .

هذه رواية البيت : « بِنِعْمَ طيرٍ» التي ردها الشيخ الطنطاوي ، وقال : «نقلها عنه مَنْ بعده » . أقول : الحق أن البيت استشهد به النحويون قبل ابن الناظم ومنهم ابن مالك ، فقد ذكر في الكافية الشافية[١]، وكذلك في شرح التسهيل[٢]:

صَبَّحَكَ الله بِخَيرٍ باكرِ ∴ بِنِعْمَ طَيرٍ، وشَبابٍ فاخر

وابن عصفور في شرح الجمل[٣] وهذا يدل على أن ابن الناظم ليس أولَ من استشهد بالبيت .

الثانية : « بنُعْم عين » وهي التي صححها الشيخ الطنطاوي ، كما وردت في اللسان[٤] : حكى اللحياني : يا نُعْم عيني ، أى : يا قرة عيني ، وأنشد عن الكسائي: صَبَّحَكَ الله بِخَيرٍ باكرِ** بِنُعْمَ طَيرٍ، وشَبابٍ فاخر. وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت . أيضًا البيت بهذه الرواية (بنُعْم عين) يوافق رأي الكسائي؛ لأنه موافق للبصريين في فعلية (نعم وبئس).

تعقيب :

يتضح مما سبق أنَّ البيت له روايتان ما أثبته النحويون (بِنِعْمَ طيرٍ) بدخول حرف الجر والإضافة . وهذه الرواية ذكرها طائفة من العلماء على

---

(١) ١١٠٣/٢ .

(٢) ٣ / ٥ ، ٦ .

(٣) ٦٢/٢.

(٤) اللسان ٤٤٨٠/٦ – نعم – ، وينظر : تهذيب اللغة ٩/٣ – باب العين والنون ، وتاج العروس ٥٠٥/٣٣ – ن ع م – .

استشهاد الكوفيين على اسمية (نعم وبئس) قبل ابن الناظم وبعده ، ولم يخطئوا هذه الرواية . والرواية الثانية ما أثبته المعجميون في معاجمهم . ولذا أرى ـ والله أعلم ـ أنَّ ابن الناظم لم يحرف البيت؛ وسبقه في الاستشهاد بهذه الرواية علماء كابن عصفور وابن مالك وغيرهما خاصة ممن اعتنوا بالشواهد النحوية كالعيني .

والله تعالى أعلى وأعلم .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فهذا بحث «أوهام ابن الناظم في شرحه على الألفية » جمعًا ودراسة » قد خرجت منه بنتائج، هذه النتائج كالآتي :

أولاً: قسم يخص الشواهد الشعرية :

جاءت بعضُ الشواهد الشعرية محرفة كقول الراجز :

يا صاح ما هاجَ العيون الذُّرَفن ∴ من طلل كالأتحميّ أنهجن

بيتًا واحدًا، والصواب أنهما من أرجوزتين، وليسا بيتًا واحدًا .

ثانيا : قسم أصاب فيه وهو كما يأتي :

١ – لا وجه لاعتراض ابن هشام على ابن الناظم في استشهاده بقول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا ∴ بنوهن أبناءُ الرجال الأباعد

٢ – سلامة ما ذهب إليه ابن الناظم من أن الفصل بـ«لو» قلّ مَنْ ذكرها من النحويين ، وليست القلة في الاستعمال .

٣ – لا محل لإنكار العيني على ابن الناظم في قول الشاعر :

قَنافِذُ هدّاجون حَول بيوتهم ∴ بِما كانَ إيّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدا

٤– ابنُ الناظم لم يحرف بيت (بنعم طير وشباب فاخر) كما ذهب إلى ذلك الشيخ الطنطاوي .

ثالثاً : قسم جانبه الصواب فيه، وهو كما يأتي :

١ – أخطأ ابن الناظم عندما جعل الكثير في «قد وقط» حذف النون، والصواب العكس .

٢ – أخطأ ابن الناظم عندما جعل إلحاق النون بـ«لعلى» ضرورة، وإنما هو قليل .

٣ – جانبه الصواب عندما منع نحو : «إن زيدًا طعامك لآكل» والصواب أنها جائزة لورود السماع بها، والقياس لا يمنعها .

٤ – أخطأ عندما حكى الاتفاق على منع إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل، والصحيح جوازه متى أمن اللبس .

٥ – فات ابن الناظم أن يفصّل في نحو : « دخلت البيت » هل النصب على الظرفية أو على المفعول به أو على التشبيه بالمفعول به؟ فيحتاج حد المفعول فيه إلى كلمة بـ«اطراد» أو لا .

٦– «لبّيك » اسم مثنى وليس مفردًا، وأن الخلاف بين سيبويه ويونس إنما في «لبيك» فحسب، وأنّ ابن الناظم جانبه الصواب عندما جعل الخلاف في «لبيك» وأخواته .

٧ – ترجيح ما ذهب إليه الجمهور في معمول الصفة المشبهة في نحو: « زيد بك فرح» وبُعد ما ذهب إليه ابن الناظم .

٨– جانبه الصواب عندما لم يذكر أو يُشر إلى الخلاف في مسألة إعمال اسم الفاعل المقرون بـ (أل).

،، هذا وبالله التوفيق وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،،

١ـ فهرس المصادر والمراجع

- اتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق ، لابن غازي المكناسي ، تحقيق / حسين عبد المنعم بركات ، مكتبة الرشد الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي تحقيق د. رجب عثمان محمد، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، لابن القيم الجوزية تحقيق / محمد بن عوض السهلي ، الناشر : أضواء السلف الرياض ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .
- الأشباه والنظائر في النحو . لجلال الدين السيوطي ، راجعه د/ فايز ترحيني . دار الكتاب العربي . الطبعة الأولي ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م .
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .
- الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لابن مالك . تحقيق وتعليق محمد عبد العزيز العبد ، دار الصحابة للتراث بطنطا .
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، مكتبة الآداب .
- الأمالي الشجرية ، لابن الشجري .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري . تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . بيروت . ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ، لابن هشام . ت محمد محي الدين عبد الحميد . دار الجيل . بيروت . الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / د حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان ، دار إحياء التراث العربي . بيروت الطبعة الثانية ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق د / عياد بن عبد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٧٨م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – الطبعة الثانية ١٩٧٩م .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزابادي ، تحقيق / محمد المصري، الطبعة الأولي ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م منشورات مركز المخطوطات والتراث . الكويت .
- البهجة المرضية للسيوطي تحقيق ، محمد صالح بن أحمد الغرسي ، دار السلام ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي تحقيق د/ حسين نصار ،

التراث العربي الكويت ١٣٦٩هـ – ١٩٦٩م .

- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، للجبرتي ، دار الجيل بيروت.
- التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، تحقيق / علي محمد البجاوي – دار الجيل بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/حسن هنداوي . دار القلم . دمشق .
- التراكيب الإسنادية ، للدكتور / على أبو المكارم ، مؤسسة المختار القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تحقيق / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت .
- التصريح على التوضيح للشيخ / خالد الأزهري – دار الفكر .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، تحقيق د/ محمد بن عبد الرحمن المفدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي (مطبعة الأمانة) الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ، تحقيق أ د / علي محمد فاخر وآخرين ، دار السلام . القاهرة . الطبقة الأولي ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة ، لمحمد بن أحمد الأزهري . تحقيق / محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .الطبعة الأولي ٢٠٠١م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ت أ د/عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة . الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .
- الجمل في النحو للزجاجي ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة . دار الأمل .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب . القاهرة .
- حاشية الشمني على مغني اللبيب ، المطبعة البهية بمصر .
- حاشية الشيخ يسن على التصريح ، دار الفكر .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية – طبعة عيسى البابي الحلبي .
- حجة القراءات لأبي زرعة ، تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة .

- خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق/عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي . بيروت .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق د / أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد عبد المعيد – دائرة المعارف العثمانية الهند ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي ، وضع حواشيه / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- ديوان امرئ القيس ، دار صادر . بيروت .
- ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت .
- ديوان جميل بثينة ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ديوان حسان بن ثابت – دار صادر – بيروت .
- ديوان ذي الرمة ، شرح الخطيب التبريزي ، تقديم / مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، تصحيح / وليم بن نالورد البروسي ، دار ابن

قتيبة للطباعة ، الكويت .

- ديوان طرفة بن العبد – دار صادر ، بيروت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٣١٣هـ – ١٩٩٣م .
- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب ، لابن العماد ت / عبد القادر الأرناؤوط ، محمود الأرناؤوط – دار ابن كثير – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ت / محمد محيي الدين عبد الحميد – دار التراث (القاهرة) الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- شرح أبيات سيبويه ، للسيرافي ، تحقيق د / محمد علي هاشم ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر ، القاهرة ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق / عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث بيروت .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبعة الحلبي وشركاه.
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوي المختون – هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- شرح الدماميني على مغني اللبيب / لأبي بكر الدماميني ، صححه / أحمد عزو عنابة ، مؤسسة التاريخ العربي بيروت ، الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

- شرح الرضي على الكافية – تحقيق / يوسف حسن عمر – جامعة قار يونس ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب تحقيق د / يحيى بشير مصري ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . السعودية .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ت / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – دار الجيل – بيروت .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك – تحقيق / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة.
- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبي بالقاهرة .
- شرح المفصل لابن يعيش ، تقديم د / أميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، قدم له / فواز الشعار – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي ، لجنة التراث العربي .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٩٧هـ –

١٩٧٧م .

- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق / أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ت / أحمد عبد الغفار ، دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، مكتبة الحياة ، بيروت .
- العقد الفريد تأليف أبي عمر أحمد بن محمد عبد ربه الأندلسي ت / أحمد أمين وآخرين ، الهيئة العامة لقصور الثقافة .
- فهرس الفهارس ، للإدريسي ، تحقيق / إحسان عباس – دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٢م .
- الفهرست لابن النديم – دار المعرفة – بيروت ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .
- القاموس المحيط للفيروزآبادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ت د / شوقي ضيف – الطبعة الثالثة – دار المعارف – مصر .
- كتاب سيبويه ، لأبي بشر – عمر بن عثمان بن قنبر – تحقيق / عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
- لسان العرب لابن منظور ، دار المعارف ، مصر .
- مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي ، تحقيق

/ عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، عبد الله بن علي اليافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط أولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، تعليق / محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين – المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- المساعد على تسهيل الفوائد – لابن عقيل ت د / محمد كامل بركات – دار الفكر – دمشق ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د / محمد الشاطر ، القاهرة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م .
- المسائل المشكلة ، لأبي علي الفارسي ، تعليق د / يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م ، ١٤٢٤هـ .
- معاني القرآن للفراء . تحقيق / محمد علي النجار ، وآخرين ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام تحقيق د/ مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، راجعه / سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام تحقيق/ ح. الفاخوري –

دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

- المفضليات ، للضبي ، تحقيق / أحمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة السادسة .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي – ت د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين – جامعة أم القرى – مركز إحياء التراث الإسلامي – ط الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني ت / محمد باسل عيون السود – – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م
- مقاييس اللغة لابن فارس – اعتنى به د / محمد عوض مرعب – والآنسة / فاطمة محمد أصلان – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بدري ، دار الكتب ، مصر .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي – دار المنار – الطبعة الخامسة – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ت / أحمد شمس الدين – – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى

١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

- الوافي بالوفيات ، للصفدي ، تحقيق / أحمد الأرناؤوط – دار إحياء التراث – بيروت ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، تحقيق / إحسان عباس – دار صادر بيروت .